

## المحددات الاجتماعية لقبول الآخر من منظور النسق العالمي

### تحليل سوسيولوجي لحقوق اللاجئين وأوضاعهم في مصر

#### Social determinants of accepting others from the perspective of the global system

#### A sociological analysis of the rights & conditions of refugees in Egypt

د. إسلام فوزي أنس قطب (\*)

**المخلص:** تستهدف الدراسة معرفة المحددات الاجتماعية لقبول الآخر " اللاجئ" من خلال تحليل سوسيولوجي لحقوق وأوضاع اللاجئين السوريين في مصر. في إطار دراسة وصفية تتبنى مقياس يحتوي على أربعة محددات هي ( إتاحة الحقوق ، الالتزام بالواجبات ، مستوى الرضا في بيئات "السكن – التعليم- العمل –الأقران"- المشكلات والصعوبات)، وتعتمد الدراسة من عينة عمدية غير احتمالية قوامها (١٠١) مفردة. وقد تم استخدام أساليب إحصائية متعددة للتحقق من فروض الدراسة ، كمعامل ألفا كورنباخ لقياس ثبات محاور المقياس، ومعامل الجزر التربيعي لمعامل الفا كرونباخ لقياس صدق الاتساق الداخلي للمحاور. والتكرارات والنسب المئوية للتوصيف الإحصائي للبيانات الديموجرافية، ومصفوفة المتوسطات والانحراف المعياري لتوفيق العبارات ، وتحليل الانحدار الخطي البسيط ، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين لتحديد الفروق في مستويات الرضا بين الفئات المختلفة. واختبار تحليل التباين (ANOVA) لتحديد الفروق في مستويات الرضا بين الفئات المختلفة . وتم التحليل الإحصائي على برنامج SPSS الإصدار ٢٦. كما تبنت الدراسة **منظور النسق العالمي** في تفسير وتحليل **النتائج** التي كان من أهمها، أن القبول الاجتماعي يتحقق في ضوء إتاحة حقوق الإنسان "اللاجئ"، كما أن تحقيق التكامل بين البلد المضيف و سياسات النسق العالمي، وتقبل التنوع الثقافي التي تتيحه السياسات والتشريعات تساعد جميعها على تحقيق التضامن. فضلاً عن أن التعامل مع قضايا اللاجئين بشكل يتناسب مع العولمة والانفتاح يحقق نسباً مرتفعة من القبول الاجتماعي لهم وفق ما يحدده النسق العالمي حول سياسات الحماية والرعاية. وهو ما تحققه مصر تجاه السوريين كما تبين الدراسة.

**الكلمات المفتاحية:**(المحددات الاجتماعية – قبول الآخر – اللجوء – الآخر"اللاجئ" - النسق العالمي " )

(\*) أستاذ مساعد- بكلية قسم الاجتماع - كلية الآداب - جامعة دمنهور.

## **Abstract:**

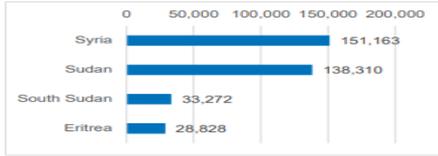
The study aims to know the social determinants of accepting the other, the “refugee,” through a sociological analysis of the rights & conditions of Syrian refugees in Egypt. Within the framework of a descriptive study, it adopts a scale that contains four determinants: (availability of rights, commitment to duties, level of satisfaction in the environments of “housing - education - work - peers” - problems & difficulties), & the study is based on a non-probabilistic intentional sample consisting of (101) individuals. Multiple statistical methods were used to verify the study hypotheses, such as the Cronbach's alpha coefficient to measure the stability of the scale's axes, & the Cronbach's alpha coefficient to measure the validity of the internal consistency of the axes. Frequencies for statistical description of demographic data, matrix of means & standard deviations for matching statements, simple linear regression analysis, A t-test for two independent samples to determine differences in satisfaction levels between different groups. Analysis of Variance(ANOVA) test to determine differences in satisfaction levels between different groups. The statistical analysis was carried out on the SPSS program, version 26. also adopted the global system perspective in interpreting & analyzing the results, as well as achieving integration between the host country & the global system policies, & acceptance. The cultural diversity provided by policies & legislation all help achieve solidarity . In addition, dealing with refugee issues in a manner commensurate with globalization & openness achieves high rates of social acceptance for them. This is what Egypt is achieving towards the Syrians, as the study shows.

**Keywords:** (social determinants - acceptance of the other - asylum - the other “refugee - the global system”)

**مقدمة :** تستهدف الدراسة الراهنة معرفة المحددات الاجتماعية لقبول الآخر وفق منظور النسق العالمي من خلال تحليل أوضاع اللاجئين في مصر، وتحديد ما إذا كان قد حظى اللاجئون بالقبول الاجتماعي للآخر في المجتمع المصري على إثر الانفتاح العولمي للثقافات والمجتمعات، أم لازالت كثرة المشاكل التي يعانيها اللاجئون من قبيل أوراق إثبات الهوية، واستخراج الجوازات وشهادات الميلاد ومشاكل الصحة والتعليم وغيرها تؤثر على عدم حوزهم القبول الاجتماعي في مجتمعات المقصد والتي من بينها مصر. فقد استضافت مصر في سبتمبر 2023 حسب (تقرير المفوضية، سبتمبر ٢٠٢٣)، حوالي ٣٥٢,٠٠٠ لاجئ بينما سجلوا زيادة ملحوظة في أكتوبر ٢٠٢٣ (تقرير المفوضية، أكتوبر ٢٠٢٣) إلى حوالي ٣٩٠,٠٠٠ لاجئ بينما وصلوا مؤخراً إلى 410,000 طالب لجوء مسجل من ٥٩ دولة. وبالنظر لآخر تقارير المفوضية السامية حول أوضاع اللاجئين بمصر وكما هو مبين من الرسم التوضيحي، نجد أن السوريين يشكلون المجموعة الأكبر بعدد 151,163 ويليهم السودانيون الذين سجلوا دخولاً إلى مصر منذ أبريل ٢٠٢٣/ بعدد 138,310 شخصاً أُجبروا على الفرار من أزمة السودان .

REFUGEES AND ASYLUM-SEEKERS IN EGYPT  
\*REGISTERED WITH UNHCR, AS OF 15 OCTOBER

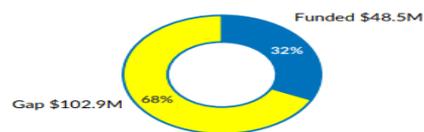
Top-4 Countries of Origin



FUNDING (AS OF 4 OCTOBER)

USD 151.4 million

requested for the Egypt Operation



MAIN RESIDENTIAL AREAS OF REFUGEES IN EGYPT

تقرير المفوضية حول نسب اللاجئين في مصر ٢٠٢٣

و تلعب المفوضية في مصر دوراً في تحديد وضع اللاجئين وعقد اللقاءات للنظر في أوضاعهم وتمحص الظروف التي أجبرتهم على طلب اللجوء، حيث تنوب المفوضية عن الحكومة في تسهيل الوصول إلى الحماية والاحتياجات الأساسية والخدمات الاجتماعية، مثل الصحة والتعليم؛ مما يوحي أن مصر أصبحت الملاذ الرئيس والأمن للاجئين الباحثين عن الأمان والرعاية؛ فتاريخ مصر مفعم بترحيبها واحتوائها للكثير من الذين أُجبروا على الفرار من أوطانهم، حيث عمدت على توسيع نطاق المساعدات النقدية والرعاية الاجتماعية من خلال تلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً ومساعدة الفئات الأكثر ضعفاً من الأفراد الذين سجلوا طلب اللجوء إليها. ونظراً لموقعها الاستراتيجي ومكانتها بين الدول؛ فهي تساهم بشكل أساسي في مبادرات إعادة التوطين في سوريا ووسط البحر الأبيض المتوسط وغيرها . فقد تم في عام ٢٠٢٢، تقديم ٢٨٣٤ لاجئاً للنظر في إعادة توطينهم في بلدانهم، ناهيك عن نجاح المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر اعتباراً من ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٣، في تحديد ومعالجة وتقديم

٢٧١٩ حالة لجوء لإعادة توطينهم. وتشير هذه النسب إلى زيادة إقبال اللاجئين للمجتمع المصرى. بل و تؤكد أنه مجتمع يحظى بالأمان الاجتماعى ويتكبد عناء تداعيات إبقاء اللاجئين وحمايتهم على أراضيه وهذا ما أكدته بعض الدراسات من خلال مجموعة محاور وثيقة الصلة بموضوع الدراسة نعرضها فى الدراسات السابقة، حيث يمكن تناول التراث داخل مصر وخارجها من خلال أربعة محاور أولها، محور الحماية الاجتماعية للاجئين، فقد أوضحت دراسة (العربى، ٢٠٢٢) أن العلاقات التاريخية بين مصر وسوريا والثقافة المشتركة وتشابه العادات والتقاليد بالإضافة إلى الأمن المستقر، لعبت جميعها دوراً مهماً فى اختيار مصر محطة آمنة للهجرة والاستقرار فيها من قبل اللاجئين. كما أكدت نتائج دراسة (عثمان، ٢٠٢٢) على بعض آليات التخطيط الاجتماعى التى تساهم فى تحقيق برامج الحماية الاجتماعية للاجئين ومنها: الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدنى- التخطيط الجيد- توفير الموارد والامكانيات- تحقيق العدالة الاجتماعية- توفير قاعدة معلوماتية - المساندة المجتمعية - تحسين نوعية الحياة. ومن ثم يتبين أن اللاجئين فى مصر قد حازوا على اهتمام إنسانى اخلاقى دينى بجانب فرضية القوانين وجبرية التشريعات وإن كان هذا نابغاً من ثقافة التعاطف التى اتسع لها النسق العالمى بتبنى قضايا اللاجئين وإيلائهم اهتماماً إنسانياً فى المقام الأول، ثم وضع أطر تشريعية لحفظ وحماية حقوق اللاجئين. وهذا ما أكدته نتائج دراسة (العماد، ٢٠٢٢) التى بينت أن أهمية ظاهرة اللجوء جعلت العالم يسعى إلى وضع القواعد والأحكام التى تضمن التمتع بهذا الحق وتوفير حماية اللاجئين. كما أكدت أهمية إجراءات تسجيل طالبي اللجوء، وفوائد البعد الدينى والأخلاقى والإنسانى لتيسير وتسريع هذه الإجراءات. نظراً للعلاقة بين التسجيل والتمتع بالحماية، وأن تأخر التسجيل يؤدي إلى تأخر الحماية. كما أوضحت وجود صعوبات ومعوقات عدة تسهم فى تأخير الفصل فى طلبات التسجيل. وأبرز ما أوصت به هو ضرورة التوعية المستدامة بأهمية التسجيل ووضع أدلة واضحة لإجراءاته وضرورة توفير احتياجات جهة الإدارة اللازمة للتغلب على صعوبات تأخير الفصل فى طلبات التسجيل. ولإستكمال دراسة قضايا اللاجئين نعرض للمحور الثانى وهو آليات التعامل مع المشاكل والصعوبات التى يعانونها، حيث تؤكد دراسة (Miriam, 2008) وجود صعوبة فى اللغة وفى التواصل بين اللاجئين والمواطنين الأصليين، ناهيك عن وجود اضطرابات دينامية فى الأسرة، وتحديات فى تغيير الدور والتبعية وتنشئة الأطفال، ووجود صراعات بين جيل الأباء والأبناء، وأحياناً التعرض إلى التمييز العنصرى خاصة فى إتاحة فرص العمل، وانهيار الآمال والطموحات، فضلاً عن مشاكل الاستيطان. وفى نفس السياق تشير دراسة (مشعل، ٢٠١٠) عن ارتفاع معدلات البطالة بين اللاجئين نظراً لقلّة فرص العمل كما أكدت على ارتفاع إيجار سكن اللاجئين مما يضطر بعضهم للسكن مع أسر أخرى كما أن معظم مساكنهم كانت فى مباني حديثة البناء

غير مجهزة بالمياه والكهرباء أحياناً. فضلاً عن ارتفاع تكاليف الدراسة وصعوبة تكيف الأبناء مع أقرانهم واختلاف المناهج مع البلد الأصلي. وأيضاً تؤكد دراسة (محمود، ٢٠١٧) أنه يتطلب تخفيف التكاليف المالية التي تُحد من إمكانية الوصول إلى برامج الرعاية الاجتماعية للاجئين. وقد توقعت الدراسة أن التصدي الناجح للهجرة غير النظامية يتطلب قدرًا كبيراً من التنسيق وتقسام التكاليف بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي. وانتهت إلى ضرورة وضع قواعد وتدابير مشتركة بين دول العالم وبالأخص الإتحاد الأوروبي لحل مشكلة اللجوء غير النظامي والاستفادة من التجارب السابقة في التعامل معها. كما تؤكد دراسة (عبد الله، ٢٠١٨) على أن التحديات الاقتصادية مثل البطالة وانخفاض الدخل تعوق قبول اللاجئين. وأنهم يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. كما أن التمييز الاجتماعي والثقافي أثر على اندماج اللاجئين في المجتمع المصري. كما توصلت دراسة (أحمد، ٢٠١٩) إلى فهم كيفية تكيف اللاجئين السوريين مع البيئة الاجتماعية والثقافية في مصر و دراسة العوامل التي تساعد أو تعوق هذا التكيف. وقد أكدت على أن الدعم الاجتماعي من الجاليات السورية المحلية يلعب دوراً كبيراً في تسهيل التكيف وأن التمييز يشكل عائقاً أمام التكيف الكامل. كما أن برامج الدعم والمساعدة المقدمة من المنظمات غير الحكومية تحسن من أوضاع اللاجئين. وفي نفس السياق توصلت دراسة (Al-Radhi, 2020) إلى صعوبات من بينها أن تدخل المنظمات الدولية في حالات اللاجئين كان يقتصر في أعمال الإغاثة ويركز على تقديم المساعدات الإنسانية من خلال المنظمات غير الحكومية والدول المستقبلة. والتي بدورها قد تعاني من عجز اقتصادي تجاه مواطنيها، ومن خلال الدراسة تبين أيضاً أن لجوء الأشخاص أمر مخطط له، فضلاً عن أن واقع اللاجئين وما هو مكتوب ومنصوص عليه في موائيق الدولة ومعاهداتها في معظمها لا ينفذ، بل تنهرب الدول من الوفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين. وأيضاً أكدت دراسة (ابراهيم، ٢٠٢٠) على أن تقييم مستوى اندماج اللاجئين الأفارقة في المجتمع المصري يتضمن تحليل التحديات والعقبات التي تواجههم. وتوصلت إلى ضرورة الحاجة لمزيد من السياسات الداعمة لدمج اللاجئين في المجتمع. كما توصلت دراسة (سامي، ٢٠٢١) إلى ركائز تحليل مواقف المصريين تجاه اللاجئين السوريين من خلال فهم العوامل التي تؤثر على هذه المواقف. وتوصلت إلى أن هناك تباين في مواقف المصريين تجاه اللاجئين، بين الدعم والرفض، وأن العوامل الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً كبيراً في تشكيل هذه المواقف. وفي نفس السياق أكدت دراسة (مصطفى، ٢٠٢٢) على أهمية دور وسائل الإعلام في تشكيل تصورات المجتمع المصري حول اللاجئين. و تقييم مدى تأثير التغطية الإعلامية على مواقف الناس وتوصلت إلى أن وسائل الإعلام تلعب دوراً حاسماً في تشكيل تصورات المجتمع، وأن هناك حاجة لتحسين التغطية الإعلامية لتكون

أكثر توازناً وإنصافاً. كما أن العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية تؤثر بشكل كبير على صعوبات ومشاكل اللاجئين. وعلى مستوى المحور الثالث حول القبول الاجتماعي للاجئين، توجد عدة دراسات أجنبية تغطي هذا المحور مثل: دراسة (Müller & WeberK, 2019) التي قدما فيها كلاً من "انا ميللر" و"كلاوس ويبيرك"، تحليل لتأثير جهود الاندماج الثقافي على قبول اللاجئين في أوروبا. من خلال تحليل السياسات المختلفة في دول أوروبية. حيث أكدت الدراسة أن السياسات التي تدعم التعليم والتدريب المهني تسهم في تحسين قبول اللاجئين. وأن الاندماج الثقافي يزيد من التفاعل الإيجابي بين اللاجئين والسكان المحليين. كما أن الدول التي لديها برامج دعم قوية تحقق مستويات أعلى من الاندماج والقبول. وفي نفس السياق أكدت دراسة (Smith & Gonzalez, 2018) التي قدما فيها "[جون سميث"، و"ماريا جونزاليس" تحليل العوامل الاجتماعية التي تؤثر على قبول اللاجئين في مختلف البلدان من خلال مقارنة العوامل بين الدول المختلفة. وتوصلا إلى أن العوامل الاقتصادية، مثل البطالة والتفاوت في الدخل، تؤثر بشكل كبير على قبول اللاجئين. وأن المجتمعات التي لديها مستوى أعلى من التعليم تميل إلى أن تكون أكثر قبولا للاجئين. وأن الاستقرار السياسي يلعب دوراً مهماً في قبول اللاجئين. وأيضاً أكدت دراسة (Brown & Lee, 2020)، التي قدم فيها كل من "اميلي براون"، و"ديفيد لي" دراسة تصورات الجمهور تجاه اللاجئين في عدة دول، و تحليل العوامل التي تُشكل هذه التصورات. وقد أكدوا على أن المخاوف الاقتصادية والأمنية من الأسباب الرئيسية لرفض اللاجئين. كما أن المجتمعات المتنوعة ثقافياً تميل إلى أن تكون أكثر تقبلاً للاجئين. كذلك دراسة (Green & Susan, 2021) التي قدما فيها " ميشيل جيرين"، و"سوزان جونسن"، تحليل الآثار الاقتصادية لتدفقات اللاجئين على المجتمعات المضيفة، وتقييم التأثيرات قصيرة وطويلة الأجل على سوق العمل والخدمات العامة. وأكدوا على أن تدفقات اللاجئين يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وأن اللاجئين غالباً ما يشغلون الوظائف التي يرفضها السكان المحليون، مما يساهم في نمو الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الاندماج الفعال والسياسات الداعمة تقلل من الأعباء الاقتصادية المحتملة. كما قدمت دراسة (Adams &Thompson, 2022)، لكل من "راشيل آدمس" و"مارك زاميسون"، تحليل لاستراتيجيات الاندماج الاجتماعي وردود فعل المجتمع تجاه اللاجئين في أمريكا الشمالية، وتحليل الأمثلة الناجحة وكيفية تطبيقها في مناطق أخرى. وقد توصلا إلى أن المجتمعات التي تستثمر في برامج الاندماج تحقق نتائج أفضل في قبول اللاجئين. وأن التفاعل المباشر بين اللاجئين والسكان المحليين يعزز من الفهم المتبادل والقبول. و أن الدعم المجتمعي والمؤسسي يلعب دوراً حاسماً في نجاح الاندماج. وأخيراً يأتي المحور الرابع حول اللجوء من منظور النسق العالمي، لنجد أن التراث الاجنبي لعلم الاجتماع، زاحراً بعدد من علماء الاجتماع قد اسهموا في

فهم قضايا اللاجئين من منظورالنسق العالمي، مثل دراسة (Nethersole,2001) الذي اهتم فيها "الآن بلوم" بدراسة تأثير العولمة والتحويلات الاقتصادية والسياسية على حركات الهجرة وحقوق اللاجئين والتي أسهمت في فهم الهجرة واللجوء من خلال التركيز على تأثير السياسات في النسق العالمي والعلاقات الدولية أما آلان جولدسميث: عالم اجتماع بولندي بريطاني فقد درس التحويلات في هياكل الهجرة واللجوء وكيفية تأثيرها على الأفراد والمجتمعات في سياق العولمة . كما قدمت دراسة (Whitman,2002) من خلال رؤية "لويزا ويتمان" أبحاثاً في مجال (علم الاجتماع والقانون)حول حقوق الأطفال اللاجئين غير المصحوبين بذويهم في الولايات المتحدة، وتأثيرات النزوح على حياتهم، وأيضاً قدمت "لويزا ويتمان" دراسة حول اللاجئين والهجرة وكيفية تأثيرها على التنمية الاقتصادية. وأوصت بضرورة منح الأطفال وضعاً قانونياً وضمان تمتعهم بالحقوق والحماية على قدم المساواة مع أطفال البلد المضيف، وعدم تعرضهم للاحتجاز والاعتقال، وتوفير أماكن للرعاية وتوفير الخدمات الصحية، واعتماد التشريعات المنفتحة التي تضمن العودة الآمنة للأطفال. كما نجد دراسة (Bourgois,2003) التي أوضح فيها "فيليب اي بوجوا" وهو عالم اجتماع أمريكي، تأثيرات اللجوء على المجتمعات والهويات واكتشف فيها تأثيرات التمييز الاجتماعي والاقتصادي على حياة الأفراد في حي "هارلم" في "نيويورك". كذلك دراسة (Garber,2020) "الذي تناول فيها"ستيفن تشاو جاربر" باحث كندي، الإمكانيات الوقائية لتعليم الفتيات السوريات اللاجئات وقدم نتائج حول تأثيرات اللجوء على الهوية والتكامل في المجتمعات المضيفة ودرس التحويلات الاجتماعية والهويات للأفراد الذين يخضعون لعمليات اللجوء. وكذلك دراسة (De Leon,2015) الذي أسهم من خلالها "جيسون دي ليون" عالم الاجتماع الفرنسي في تفسير التحديات الاجتماعية والجغرافية التي يواجهها اللاجئون أثناء رحلتهم من المكسيك للولايات المتحدة عبر الحدود الجنوبية. أما دراسة (Betts & Collier,2017) فقدها من خلالها "الكسندر بيتس"، و"باول كولر" وهما عالمان اجتماع بريطانيان، قاموا بتحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة اللجوء، وكيف يؤثر السياق الاجتماعي العالمي في تكامل اللاجئين في المجتمعات الجديدة . حيث استعرضا تحولات نظام اللجوء العالمي، وقدم اقتراحات لتحسينه . وكذلك دراسة (Vickers,2017) التي درس فيها "توم فيكرز" عالم اجتماع بريطاني، العلاقة بين اللجوء والرأسمالية في بريطانيا ودرس فيها التفاعلات الاجتماعية والهياكل الرأسمالية في السياق العالمي. وقام بتحليل الأساس المادي لاضطهاد الدولة البريطانية للاجئين في بريطانيا؛ ودراسة الوسائل التي "أدارت" بها الدولة البريطانية هذا القمع من خلال تنمية "صناعة العلاقات مع اللاجئين"، ضمن سرد أوسع لـ "بناء رأس المال الاجتماعي ومتطلبات العمل بنجاح مع اللاجئين وطالبي اللجوء. ودراسة (Martuscell,2022) التي تناولت فيها

"باتريشيا نابوكو مارتوسيلي" عرض لتجربة البرازيل مع اللاجئين وقت كوفيد ١٩ وتمكنت من إثراء الأدبيات المتعلقة بمفاهيم التضامن واللجوء من خلال مناقشة أوضاع اللاجئين والسكان البرازيليين. فقد أجرى المؤلف ٢٩ مقابلة متعمقة شبه منظمة مع اللاجئين الذين يعيشون في البرازيل، توصل منها لعرض جيد لتجارب ومعاناة اللاجئين مما جعل المجتمع أكثر تعاطفاً مع اللاجئين الآخرين . كما تمكن من خلق وعياً شاملاً للضحايا على مستوى العالم. وقد توصلت الدراسات السابقة من خلال الأربعة محاور (الحماية، المشكلات، القبول الاجتماعى، ومنظور النسق العالمى) إلى نتائج أثرت الدراسة الراهنة بقضايا سنناقش بعضها فى النتائج، أهمها هى :

- سياسات المجتمعات المضيفة تنعكس على حماية اللاجئين اجتماعياً.
  - المشكلات التى يواجهها اللاجئين منها، الهوية والاندماج والتوظيف والتعليم .
  - تحسين سياسات اللجوء الدولية والمحلية تنعكس على إتاحة حقوق اللاجئين
  - تؤثر النزاعات والأزمات على اللجوء فى الإعداد والحقوق والسياسات
  - تعزيز الوعي يساهم فى خلق فهم أفضل وتضامن أكبر فى النسق العالمى.
  - موقف المجتمع المضيف تجاه اللاجئين يتأثر بالموقف العالمى
  - الاندماج الاجتماعى يتحدد بالسياسات والتشريعات الداعمة
  - تعزيز التفاعل بين اللاجئين والسكان المحليين يزيد من التفاهم والقبول
  - التكيف الاجتماعى والثقافى للاجئين يتحدد بمستوى الدعم المجتمعى
- وبقراءة سوسولوجية للدراسات السابقة** يتبين عدم وجود إطار دولى تشريعى ملزم يجبر الدول المضيفة على تنفيذ اللوائح والمواثيق والعهود الدولية بشكل قاطع ومؤكد، بل تؤكد جميعها على أن الضمان الأعظم للالتزام بتنفيذ حق اللاجئين فى الحماية والإيواء هو الضمير الأخلاقى والنازع الدينى والمسؤولية الإنسانية فى ثقافة النسق العالمى. ومن أهم القضايا التى استفادت بها الدراسة الراهنة من عرض الدراسات السابقة هى: صعوبة دراسة مثل هذه الظواهر الاجتماعىة بمعزل عن النسق العالمى ؛ نظراً لكونها قضية يشترك فيها جميع دول العالم كدول (منشأ أو استضافة) بل أن قضاياها تثير اهتمام الموقف العالمى وتدعوه للدراسة بتأهب، واتخاذ تدابير وإجراءات على المستويين التشريعى بالقوانين والاتفاقيات، أو الإنسانى بالشجب والإدانة وتوسيع فرص التضامن، وحث الدول المضيفة على الاستيعاب والاحتواء، إن هذه الأهمية وتلك المبررات، تفسر السبب وراء إجراء الدراسة الراهنة وضرورة تناول الموضوع وتحليله من منظور النسق العالمى. **ومن هنا ينطلق موضوع الدراسة** بتساؤل رئيس مفاده :
- ما المحددات الاجتماعية لقبول الآخر(اللاجئ) من منظور النسق العالمى ؟.

لا شك أنه ثمة محاور للدراسة قبل الشروع فيها ننوهه إليها فبعد أن عرضت المقدمة لموضوع الدراسة وأهميته فى التراث وكيف يمكننا الاستفادة مما قدمه السابقين وتحديد القضايا التى يمكن الاهتمام بها والمنهج الذى يمكن

الإنطلاق منه، حتى نسير بمنهجية التراكم المعرفى. تنقسم الدراسة إلى أربعة أطر هي (الإطار التصورى - الإطار النظرى والمعرفى - الإطار المنهجى - الإطار التحليلى).

## أولاً: الإطار التصورى للدراسة

### ١) مشكلة الدراسة وأهميتها

١/١) تتحدد مشكلة الدراسة فى كونها محاولة سوسولوجية تستهدف معرفة المحددات الاجتماعية لقبول الآخر (اللاجئ) من منظور النسق العالمى، بالتطبيق على المجتمع المصرى كأحد البلدان المضيفة التى سجلت طلبات لجوء من سوريا والسودان وغيرها، بزيادة ملحوظة فى الفترة الأخيرة كما تبين سابقاً من تقارير الرصد؛ نظراً للظروف التى تمر بها هذه البلدان؛ مما اضطر مواطنيها لهجرها وتقديم طلب اللجوء لدولة اخرى تتمتع بالاستقرار والأمان، بحثاً عن الحماية والرعاية الاجتماعية والتمتع بحقوق الإنسان فى الصحة والتعليم والعمل والسكن وغيرها من الحقوق التى من أهمها حق الحرية والحياة والأمان والاستقرار والحماية والرعاية. لذا تتضح إشكالية الدراسة فى معرفة كيف تسنى للمجتمع المصرى التعامل مع الوضع الإنسانى والظروف القهرية التى ألحقت باللاجئين من جراء ظروف بلدانهم الاجتماعية وتعرضهم للخوف وعدم الأمان وحماية حياتهم من التعرض للخطر؟، وإلى أى مدى توافرات فى المجتمع المصرى إتاحة الحقوق وكيف انعكست على الالتزام بالواجبات ومستوى رضا اللاجئين عنها من خلال تعامل المصريين معهم، ومدى انعكاسها على حجم الصعوبات والمشاكل التى تقابلهم. وأخيراً تحليل وتفسير ذلك لتبيان سبل الحماية والسياسات التى تتخذها الدولة تجاههم توافقاً مع حقوق الإنسان اللاجئ فى النسق العالمى من قبيل الرعاية والحماية والتضامن والاندماج من أجل حفظ حقوق اللاجئ واحترام هويته.

٢/١) تتضح أهمية الدراسة فى ضوء أهمية ظاهرة اللجوء وتداعياتها الاجتماعية على مستويين هما، الأهمية العلمية النظرية بتناول ظاهرة عالمية ومشكلة اجتماعية وتفسيرها بمنظور النسق العالمى بشكل يثرى المكتبة البحثية فى مجال علم الاجتماع وفروعه المتعددة. والتى من بينها علم الاجتماع القانونى من خلال تناول حقوق اللاجئين فى مصر وواجباتهم، وعرض الإطار التشريعى لحماية اللاجئين وفق النسق العالمى. كما تثرى الدراسة فرع علم الاجتماع السياسى من خلال تناول مفاهيم اللجوء، وقبول الآخر ودراساتهما بطرق ومناهج علم الاجتماع. أيضاً تثرى الدراسة علم الاجتماع الثقافى من خلال منظور النسق العالمى وثقافة الانفتاح العولمى فى تفسير موضوع الدراسة. وبناءً على ما تقدم تأتى الأهمية العملية التطبيقية للدراسة؛ لتتضح فيما تقدمه نتائج الدراسة الميدانية لصانعى السياسات ومتخذى القرارات فى قضايا اللاجئين سيما الصعوبات والمشاكل التى

يعانيها اللاجئون، بل وما تقترحه فى إطار حداثة و تطوير التشريعات المنوطة بتنظيم أوضاعهم فى مصر وتطوير السياسات بما يواكب النسق العالمى. .

## ٢) أهداف الدراسة وفروضها :

١/٢) الأهداف: فى ضوء ماسبق ثمة للدراسة هدف رئيس يتمثل فى معرفة المحددات الاجتماعية لقبول الآخر "اللاجئ" ومنه ينبثق أهداف فرعية هى: الهدف الأول: تحديد المحددات الاجتماعية لقبول الآخر "اللاجئ" ويمكن تحقيق الهدف بالاجابة عن التساؤلات التالية :

أ) ما مفهوم قبول الآخر "اللاجئ" ؟

ب) ما المحددات الاجتماعية ومؤشرات قبول الآخر؟

الهدف الثانى: معرفة مدى القبول الاجتماعى للاجئين فى مصرمن خلال المحددات الاجتماعية. ويمكن تحقيق الهدف بالاجابة عن التساؤلات التالية:

أ)ما مدى إتاحة حقوق اللاجئين فى مصر؟

ب)ما مدى التزام اللاجئين بالواجبات فى "مصر"؟

ج)ما مدى رضا اللاجئين حول الأوضاع والخدمات الحياتية فى مصر؟

د)ما المشكلات التى يعانيها اللاجئون فى مصر ؟

٢/٢) الفروض: تفترض الدراسة بتأثير المحددات الاجتماعية المتمثلة فى (إتاحة الحقوق - الالتزام بالواجبات - مستوى الرضا عن التعليم، والسكن، والعمل، والجوار- حجم المشكلات الاجتماعية) على درجة قبول الآخر اللاجئ" بشكل يتوافق مع النسق العالمى. ويمكن التحقق هذه الفرضية من خلال التالى :

١/٢/٢) يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين وبين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار)

٢/٢/٢) يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين وبين درجة التزامهم بالواجبات.

٣/٢/٢) يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة حقوق اللاجئين وانخفاض المشكلات الاجتماعية.

٤/٢/٢) يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) ودرجة التزامهم بالواجبات.

٥/٢/٢) توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) و المشكلات الاجتماعية.

٦/٢/٢) توجد فروق فى مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع، مدة الإقامة، نمط محل السكن، وطبيعة العمل).

## ٣) مفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية: تتحدد فى خمسة مفاهيم هى(المحددات

الاجتماعية - قبول الآخر - اللجوء - الآخر "اللاجئ" - النسق العالمى ". .

١/٣)المحددات الاجتماعية"Social determinants": هي الأبعاد الاجتماعية التي تؤثر في تبيان فرص الحصول على الحقوق وإتاحة الخدمات. بهدف تقليل التفاوت والتمييز بين الأفراد (Cockerham, 2007, p. 256). أوهي الظروف الاجتماعية التي تحدد جودة الفرص كالتعليم والدخل والحالة الاجتماعية والظروف البيئية وكل ما يؤثر على نوعية الحياة (Linkand & Phelan, 1995, pp. 80-94). كما أنه ينظر إليها على أنها عوامل تؤثر على فرص الأفراد والمجتمعات في تحقيق الرفاهية من خلال ضبط العلاقات الاجتماعية وتحسين التفاعلات الحياتية التي تؤثر على كيفية توزيع الموارد والفرص (Marmot & Richard, 2006, p. 400). أو هي مجموعة الأفكار والقيم والاتجاهات التي تتشكل بفعل تأثير الوضع الاجتماعي متمثلا في التعليم، المكانة المهنية، نوع السكن، الوضع الاقتصادي، مستوى الدخل، التراكمات الثقافية. (حسين، ١٨٦، ٢٠٢٠)؛ ومن ثم فالتعريف الإجرائي للمحددات الاجتماعية هو: مجموعة الأبعاد الاجتماعية المتمثلة في إتاحة الحقوق - الالتزام بالواجبات نحو المجتمع- الرضا عن التعاملات في بيئات التفاعل الخاصة (بالسكن- الأقران، العمل، التعليم)- ثم الوقوف على المشكلات الاجتماعية.

٢/٣) قبول الآخر "Accepting the other": يشير المصطلح إلى الاعتراف بحق الجميع في التواجد والمشاركة بشئ من العدالة والإنصاف في المجتمع (Rex, 1986, 112). وفي نفس السياق فهو الاعتراف بشرعية الاختلافات الثقافية والاجتماعية والسياسية بين الأفراد والجماعات (Banton, 1998, 134). كما أنه هو استعداد الأفراد والمجتمعات للاعتراف بالآخرين واحترام فكرة التنوع والاختلاف؛ لبناء مجتمع علمي منفتح على ثقافة النسق العالمي. وكذلك هو احترام وتعزيز التنوع كجزء أساسي من التفاعل الاجتماعي البناء (Kivisto, 2002, p. 89) كما يتعلق المفهوم بقدرة الأفراد على فهم واحترام وجهات نظر وخلفيات الآخرين، سواء كانت الاختلافات ثقافية، دينية، عرقية، جنسية. أو تفهم واحترام وجهات النظر والقيم المختلفة ضمن مجتمع متعدد الثقافات. (Alexander, 2006, 345). أو هو التفاعل الإيجابي والاحترام المتبادل بين الأفراد ذوي الخلفيات المتنوعة. كما يمكن تعريف قبول الآخر بأنه عدم التمييز والعمل على إقامة علاقات إيجابية ومستدامة في المجتمع لتعزيز قيم النسق العالمي من قبيل، الاحترام المتبادل والتكامل والحماية والرعاية. وغيرها. (Fisch, 2015, 58). ومن ثم فالتعريف الإجرائي لقبول الآخر هو: قدرة المجتمع على استيعاب فكرة التمييز واحتواء التنوع والاختلاف، من خلال بناء سياسات وتشريعات تدعم تضامن واندماج الآخرين وتزيد من مستوى الرضا لديهم أثناء التفاعلات الحياتية، لضمان إتاحة الحقوق التي تكفل الحماية وتقلل من المشكلات وتساعد على الالتزام بالواجبات.

**٣/٣) اللجوء "seek refuge":** يُفهم كظاهرة اجتماعية ترتبط بحقوق الإنسان والتنقل الإنساني، ويشير إلى حالة الفرد الذي يغادر بلده الأصلي بسبب مخاطر تهدد حياته أو حقوقه. حيث يلجأ الأفراد إلى دول أخرى للحماية واللجوء من التهديدات التي قد تكون ناتجة عن النزاعات المسلحة، الاضطهاد السياسي، الفقر أو غيرها من الأوضاع الصعبة. ويتضمن فهم التأثيرات الاجتماعية والثقافية لتجربة اللجوء على حياة الأفراد وعلى المجتمع المضيف كما يمكن دراسة التفاعلات بين اللاجئين والمجتمعات التي يندمجون فيها، بما في ذلك التحديات والفرص الاجتماعية والثقافية التي قد تنشأ (Giddens , 2013,p.98). فاللجوء هو طلب الحماية الدولية بسبب الخوف من الاضطهاد لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية ( زايد، ٢٠١٠،)، كما أنه هو الإجراء القانوني الذي يطلب فيه شخص ما الحماية الدولية في دولة أخرى. (Scott , 2014,pp32-33)، أو هو وضع قانوني يتمتع به الشخص الذي يُمنح الحماية الدولية بسبب اضطهاد محتمل (Giddens , 2013,p.99). وهو الحماية التي تُمنح للذين يفرون من الاضطهاد أو الصراع في بلدهم، (Burke, 2010,p.116)

**٤/٣) الآخر "اللاجئ" "The other refugee":** يُعد الآخر في سياق النسق العالمي هو الفرد أو المجتمع الذي يتم التعامل معه خارج نطاق مجتمع معين. ويمكن أن يكون من دولة أخرى أو من جماعة ذات ثقافة مختلفة: وبهذا السياق يتنوع مفهوم الآخر وفقاً للسياق الذي يستخدم فيه. ويعكس هذا المصطلح تفاعل الدول والمجتمعات على المستوى العالمي وكيفية تصورهم للعلاقات مع الأطراف الأخرى خارج حدودهم. (Chase-Dunn, & Peter, 1995,pp.89-92). وبناءً عليه فإنه ينظر للاجئين على أنهم "الآخر" في المجتمع الذي يلجأون إليه، لكونهم خارج النطاق الاعتيادي أو المألوف بالنسبة لبلد المضيف. حيث تعكس فئة "الآخر" التحديات الاجتماعية التي قد يواجهها اللاجئون نتيجة التفاعل مع المجتمع المضيف وإبراز أهمية التفاعلات الاجتماعية والثقافية بين مجتمعات مختلفة، فقد يتميز هذا التفاعل بالتعاون ويعزز قيم التسامح والاحترام المتبادل لتحقيق تكامل فعال ومستدام، أو قد يشمل تحديات تتعلق بالتمييز وصعوبة فهم الثقافة المحلية. (Haviland, 2011,p.121). ويُعرف اللاجئ في التراث: بأنه الشخص الذي يغادر بلده بسبب الخوف من الاضطهاد والبحث عن الحماية في بلد آخر (حجازي، ٢٠١٥، ٣٢)، أو الشخص الذي يعبر الحدود الدولية بسبب الاضطهاد وعدم القدرة على العودة إلى بلده (Ritzer, 2007,p. 31) وأيضاً هو الشخص الذي يتمتع بحماية الدولة المضيئة بعد مغادرته بلده خوفاً من الاضطهاد (Haviland, 2011,p.120). كذلك هو الشخص الذي يسعى للحصول على الحماية الدولية نتيجة الاضطهاد أو النزاع في بلده (Mann, 2012,p.69-70)، أو هو الفرد الذي يفر من بلده بسبب التهديد بالعنف أو الاضطهاد (Bauman, 1999,p.45). وبناءً عليه فالآخر اللاجئ اجرائياً: هو: الشخص السوي الذي

اضطر للنزوح عن أراضه جبراً واللجوء إلى مصر بحثاً عن ملجئ من الرعاية والحماية والإيواء الذي تخلله إتاحة الحقوق وتوفير الخدمات بشكل يراع حقوق الإنسان في النسق العالمي.

**٥/٣) النسق العالمي "The global system":** هو مصطلح يستخدم لوصف العلاقات بين الثقافات والمجتمعات المختلفة في جميع أنحاء العالم، وكيف يؤثر ذلك على سلوك الأفراد وتفاعلاتهم الاجتماعية (Wallerstein, 2011, pp.231-234)، ويعتقد بوجود نمطاً عاماً ونسقاً جامعاً للعمل والسلوك الاجتماعي يتشارك الناس فيه في كل مكان، وبالتالي التغير في مجتمع واحد يمكن أن يؤثر في مجتمعات أخرى (Shannon, 1996, p123). كما أن النسق العالمي هو مفهوم يستخدم لوصف الشبكة العالمية المعقدة من التفاعلات الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية بين الدول والتي تخلق نظاماً متكاملًا (Wallerstein, 2004, pp.234-259)، له قيم ومفاهيم محددة، أهمها خمسة مفاهيم هي: (١) العولمة "Globalization": وهي العملية التي تزيد من التفاعل والترابط بين الدول والمجتمعات حول العالم من خلال التبادل. (٢) الاعتماد المتبادل "Interdependence": هو الحالة التي تعتمد فيها الدول والمجتمعات على بعضها البعض لتحقيق الاستقرار والنمو والسلام. (Chase, Yukio, & Benjamin, 2016, pp54-58). (٣) الحوكمة العالمية "Global Governance" هي أيضاً من مفاهيم النسق العالمي و هي الإطار الذي يتضمن المؤسسات والآليات التي تنظم التفاعل بين الدول والمنظمات الدولية لإدارة القضايا العالمية (Chase, Christopher, & Bruce, 2013, p.76). وأيضاً، (٤) مفهوم حقوق الإنسان العالمية "Universal Human Rights": هو من مفاهيم النسق العالمي ويعبر عن المبادئ القانونية والأخلاقية التي تعترف بحقوق الإنسان لجميع الأفراد بغض النظر عن جنسيتهم أو مكان إقامتهم. وكذلك يُعد (٥) الاندماج الاجتماعي "Social Integration" من مفاهيم النسق العالمي وهو العملية التي يسعى من خلالها اللاجئين والمهاجرون إلى التكيف مع المجتمع المضيف من خلال التفاعل الاجتماعي، الثقافي، والاقتصادي. كما أن (٦) الأمن الإنساني "Human Security" هو من مفاهيم النسق العالمي الذي يركز على حماية الأفراد بدلاً من حماية الدول، ويشمل الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والثقافية. وهو ما يحقق الحماية والرعاية. (Arrighi, & Beverly, 2021 mp.89). فالتعريف الإجرائي للنسق العالمي هو: النسق المتعدى للمجتمعات المحلية في ظل الانفتاح الثقافي، ويمثل شبكة العلاقات التي تتواكب مع الأطر والقضايا التي يحددها العالم من قبيل (العولمة، التبادل، الحوكمة، حقوق الإنسان، الاندماج، الأمن) بهدف تحقيق حماية اللاجئين و يمكن قياسها بالمحددات الاجتماعية التي تحدها الدراسة.

مما سبق يمكن قياس التعريف الإجرائي للدراسة في ضوء المحددات التالية:

المؤشرات	المحددات الاجتماعية لقبول الآخر
١- مستوى الرضا عن إتاحة الحقوق ٢- انعكاسها على مستوى الرضا في بيئة (السكن، الأقران، التعليم، العمل)	(أ) الحقوق
مستوى الرضا لدى اللاجئين في بيئة (السكن، الأقران، التعليم، العمل)	(ب) المعاملات والأوضاع الحياتية وتتمثل في:
	١- بيئة السكن والجوار
	٢- بيئة الأقران
	٣- بيئة التعليم
	٤- بيئة العمل
١- مستوى الالتزام بالواجبات ٢- انعكاسها على مستوى الرضا في بيئة (السكن، الأقران، التعليم، العمل)	(ج) الواجبات
١- وجود المشكلات الاجتماعية ٢- انعكاسها على مستوى القبول الاجتماعي	(د) المشكلات الاجتماعية

مؤشر قياس خاص بالدراسة

وفق المفهوم الاجرائى للمحددات الاجتماعية لقبول الآخر "اللاجئ"

## ثانياً: الإطار النظري والمعرفي

### ١- منظور النسق العالمي Global system perspective في علم الاجتماع

يقول "براين ترنر" Turner Bryan عالم الاجتماع البيريطاني في مقال له حول وجهي علم الاجتماع العالمي والقومي، أن علم الاجتماع منذ نشأته في النصف الأول من القرن التاسع عشر وهو حائر بين كونه علماً يتناول بالدراسة دولاً - قوميات بعينها، وبين كونه علماً يدرس العمليات العالمية. فأن تأخذ مفردات علم الاجتماع ومصطلحاته طابعاً مجرداً يُوحى بعالمية هذا العلم وبتناوله للعمليات الاجتماعية العالمية، مثل مصطلحات الفعل action والبنية

structure والمعياري norm والنسق الاجتماعي social system. (Bryan, 1990, pp350-355) وفي نفس سياق اهتمام علم الاجتماع بدراسة قضايا النسق العالمي، نجد أن "ولبرت مور" Wilbert E. Moore عالم الاجتماع الأمريكي الذي نشر مقالاً في المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع بعنوان "علم الاجتماع العالمي: العالم كنظام واحد" يقول فيه أن علم الاجتماع تآرجح بين التركيز على ما هو عالمي وما هو محلي. فلقد أكد كثير من المُنظِّرين الأوائل على وحدة النوع الإنساني؛ فعلى الرغم من أن الدرجة التي تبلغها الخصائص البنائية من خلال الأهداف المشتركة تطرح سؤالاً إمبيريقياً على المستوى النظري، فإن الدرس المنهجي الذي نستخلصه هو أن الانساق لا بد لها أن تتقاطع في وقت من الأوقات مع حدود وجبهات وطنية وتصبح بشكل أو بآخر عالمية

تؤثر وتتأثر بأنماط التفاعل العالمي (أبو العينين، ٢٠٢٠، ص ٢٤). وقد أولى علماء الاجتماع مجهودات كبيرة في فهم وتحليل النسق العالمي من منظور اجتماعي حيث قاموا بدراسة تأثير التفاعلات الاجتماعية والهياكل الاجتماعية على مستوى عالمي، بما في ذلك التأثيرات على الهويات والطبقات الاجتماعية والتغيرات الاجتماعية، فهم يبحثون في قضايا العولمة والتفاعلات بين المجتمعات وفهم كيف يتشكل النسق العالمي وكيف يؤثر على الحياة الاجتماعية والثقافية في مختلف أنحاء العالم. فقد عرّف "Talcott Parsons" النسق بأنه مجموعة من الأفراد المدفوعين بميل إلى الإشباع الأمثل لاحتياجاتهم - (Wallerstein, 1993, pp123) (124). ويأتي "زيجمونت باومان" Zygmunt Bauman عالم الاجتماع البولندي ليكون من علماء الاجتماع الذين برزت إسهاماتهم في دراسة النسق العالمي من خلال ثقافة العولمة والتفاعلات الثقافية أو التنوع الثقافي لما له من دراسات في الثقافة السائلة، حيث درس الحوار بين الثقافات والتنوع الثقافي وأسهم في تفسير التفاعلات بين الثقافات في سياقها الاجتماعي وتعزيز الحوار بين مختلف الجماعات، وركزت نظرياته على عدة قضايا منها (التنوع الثقافي، الحوار بين الحضارات، العدالة الاجتماعية، التنمية المستدامة، حقوق الإنسان، السلام العالمي (Bauman, 2022, p.165)، ووفق هذا الطرح فإن آراء "زيجمونت باومان" يمكن أن تسهم في تفسير قضايا اللجوء من خلال منظور نظري يعتمد على الحدود والهويات وفهم التحولات في المجتمع والتغيرات وتأثيرها على هوية اللاجئين، وفهم ديناميات اللجوء والنزوح بتحليل الركائز والسياسات المتخذة في النسق العالمي وكيفية تأثيرها على اللاجئين. وكذلك "إيمانويل والرشتاين" Immanuel Wallerstein: عالم الاجتماع الفرنسي الذي سعى لفهم التغيرات الثقافية والاقتصادية في المجتمعات العالمية وتأثير العولمة من خلال دراسات من بينها، تأمل حول العولمة والنسق العالمي - تحليل النسق العالمي: دراسات في التفاعل الاجتماعي العالمي - النسق العالمي : تفسير للتنوع الثقافي.

وينطلق "إيمانويل والرشتاين" من فكرة أساسية مفادها أن أي نظام اجتماعي هو وحدة، معتبراً أن النظام الدولي في (النسق العالمي) هو وحدة التحليل الأساسية في التفسير، وليس المجتمع القومي كما يعتقد أن المشاكل العالمية لا تواجهها مجتمعات منفصلة، ولهذا يعتبر "الرشتاين" مؤسس نظرية النسق العالمي، إذ يقول "لقد تخلّيت عن الأخذ بفكرة سيطرة الدولة أو ذلك المفهوم الغامض "المجتمع القومي" كوحدة للتحليل" وقررت أن كليهما ليس نسقاً اجتماعياً، ولكن المرء يمكنه التحدث عن التغيير الاجتماعي في الأنساق الاجتماعية وأن النسق الوحيد في هذا المخطط هو النسق العالمي (شعباني، ٢٦، ٢٠١٥)؛ فالنظام الاجتماعي العالمي يمكن أن يوجد بين دول لا تشعر أنها تنتمي إلى حضارة مشتركة، بل يكفي الاحتياج البراجماتي كي تنبثق "الثقافة العالمية" لتلك المعاهدات والمؤسسات التي تحفظ النظام بين الدول التي تفرقها الثقافة الخاصة

والأيدولوجيا المختلفة، ففي النسق العالمي ستكون أقوى إذا اشتركت في النمط العام للحياة (Griffiths, & Others, 2009, p.211)، أما إذا لم تشترك الدول في نمط عام موحد فيكفي إضافة "العنصر الاجتماعي" الذي يمنح الدول تصور لشكل النسق العام. وهو ما يمنحها سلوكها أو كيفية تفاعلها، فحينما تشترك الوحدات المنفردة في هوية مشتركة "دين، نظام، ثقافة" يمكنها أن تستوحى مجموعة من الأنماط norms والقواعد Rols والقيم Valuos"، لأن الفهم الذاتي المشترك "underst&ing intersubjective" يُشكل سلوكهم وهوياتهم، كما يضبط الروابط في النسق الاجتماعي (Social system) (Buzan, 2014, p. 13).

و يؤكد "والرشتاين" على أن أي نسق اجتماعي لا بد أن يُنظر إليه على أنه وحدة كاملة وشمولية، فالدولة الأمة في العالم الحديث ليست هي الأنساق المغلقة ولا يمكن أن تكون موضع التحليل، فلا بد أن نأخذ السمة المحددة للنسق الاجتماعي على أنه الشيء الذي يحوى بداخله الحاجات الإنسانية وطرق استيفائها عن طريق التبادل والتضامن بشكل سلس ومتواصل (شعباني، ٢٠١٥، ٢٨). وفي ضوء رؤية النسق العالمي وتوجه المجتمعات إلى التفاعل الثقافي والاقتصادي على المستوى العالمي يمكننا القول بأن هذا الالتقاء يمكن أن يؤثر في تعزيز فهم أعمق للثقافات المتنوعة وتوجيهها نحو تعزيز قبول الآخر، كما أن السياسات العالمية لقبول الآخر تلعب دوراً محورياً في استعداد المجتمعات المحلية للاحتواء والقبول.

وهذا انطلاقاً من أن مفهوم النسق العالمي يشير إلى نشاط العمل العالمي حيث توجد قواعد اجتماعية وثقافية ترتبط بالعمل وتؤثر على النظرة المجتمعية للأفراد. وتوجههم نحو التفاعلات واتخاذ القرارات. وينبغي ملاحظة أن تأثير النسق العالمي يختلف بين المجتمعات والبيئات المختلفة بناءً على المعتقدات والثقافات التي يتبناها الأفراد. فهذا المفهوم يرتبط بفهم العولمة وتأثيرها على حياة الناس والمجتمعات. حيث تنتشر القيم والعادات والتصورات الثقافية عبر الحدود الجغرافية. وتتفاعل هذه العوامل مع الثقافات المحلية والممارسات الاجتماعية لتشكيل نسق عالمي يؤثر على السلوك البشري والتوجه الاجتماعي (Dunne, 2010, p.139).

وهذا يأتي توافقاً مع رأى أحد أهم علماء الاجتماع "مايك فيذرستون" Featherstone, Mike في أن التحدي الذي يواجه علم الاجتماع هو أن يتوصل إلى نظريات وأنماط للتحليل المنظم تمكنه من شرح وتوضيح عمليات العولمة والأشكال المتميزة للحياة الاجتماعية التي جعلت من موضوع (المجتمع بمعنى الدولة - الأمة) موضوعاً إشكالياً لعلم الاجتماع. وهنا يكون من الممكن أيضاً أن تشير إلى عمليات التكامل والتفكك الثقافي التي تجري ليس فقط على مستوى علاقات الدول ببعضها البعض وإنما إلى عمليات تتجاوز وحدة المجتمع - الدولة

لتقع عبر القوميات أو عبر المجتمعات على المستوى العالمي. لتعميم نموذج للتكامل الاجتماعي يكون المجتمع فيه هو الإطار المرجعي لعلم الاجتماع بمفهوم النظام الاجتماعي العالمي. (Mike,1990:P.65) ، وحول العلاقة بين النسق العالمي وقضايا قبول الآخر نجد أنه وفق هذا المنظور يمكن أن يلعب النسق العالمي دوراً مهماً في تشكيل وجهات نظر المجتمعات حول قبول الآخر سواء على مستوى ثقافي أو عرقي أو ديني، حيث تتأثر هذه القضايا بالعديد من العوامل المتداخلة بما في ذلك الاتصالات الدولية، والتبادل الثقافي وسياسات الهجرة والتأثيرات الاقتصادية العابرة للحدود. وهذا يوضح طبيعة العلاقة بين قبول الآخر وقضايا اللجوء فكلاهما يتصل بالآخر اتصالاً وثيقاً، حيث يمكن أن يؤثر الشعور بالتسامح والفهم المتبادل على استجابة المجتمعات للأشخاص الذين يلجئون إلى دول أخرى بحثاً عن الحماية والأمان. فما لبث أن أصبح هناك صعوبة في فهم قضايا المجتمعات المحلية بمعزل عن النسق العالمي. توافقاً مع أصحاب التوجه السوسيولوجي الذي ينادى بالابتعاد عن المحلية في دراسة المشكلات الاجتماعية من أمثال (أندرفرانك، ودرسانتوس، وسمير أمين، وإيمانويل والرشتين) وغيرهم من الذين اتجهوا في تحليلاتهم نحو العالمية؛ لإستحالة دراسة قضايا العالم الثالث بمعزل عن قضايا المجتمعات الغربية. لقد أصبح من الضروري في خضم التواصل العالمي التكنولوجي والرقمي، النظر إلى العالم بوصفه نسقاً أو نظاماً واحداً، سيما وأن العلاقات بين الدول تشكلت في إطار ثقافة عالمية جديدة هي ثقافة العولمة التي جعلت العالم قرية صغيرة تستطيع دراسة الأزمات العالمية واحتواء الأزمات المحلية بطرق مستمرة، لذلك يستدعي موضوع الدراسة الراهنة تحليلها من منظور النسق العالمي.

## **٢- قبول الآخر "اللاجئ" من منظور النسق العالمي "قراءة سوسيولوجية"**

في ضوء الطرح السابق يمكننا تناول موضوع الدراسة الراهنة من منظور النسق العالمي، لكون ظاهرة اللجوء ظاهرة عالمية ومشكلة اجتماعية يتقابل فيها العالم ويعانى من أسباب حدوثها ويشترك في تداعياتها الاجتماعية؛ فإذا ما ألقينا نظرة على ظاهرة اللجوء في المشهد العالمي، نكاد نرى عمومية الأسباب وتكرارها في عوامل شبة واحدة في النسق العالمي، أكثرها شيوعاً الثورات والحروب والنزاعات الدولية والصراعات والاضطرابات السياسية والتطرف الديني الدولي والحروب المستحدثة (الوبائية والتكنولوجية... وغيرها)، ناهيك عن التحولات الاجتماعية في النسق العالمي وما أفرزته من ضغوط اجتماعية وظروف قهرية للدول؛ وقد أدى ذلك إلى نواتج تداعيات اجتماعية من قبيل: الضغط الاجتماعي والاقتصادي للدول المضيفة، وإعادة إنتاج البنية والفعل في دول المنشأ، التكاليف العالمية تجاة قضايا اللاجئين بوضع إطار تشريعي؛ يُساعد في ضبط توجهات النسق العالمي فيما يخص حماية اللاجئين. إلا أن الدراسة لا تتسع لتحليل أسباب ظاهرة اللجوء في دول المنشأ تفصيلاً، حيث أولتها الدراسات السابقة اهتماماً كبيراً؛

لذا تركز الدراسة الراهنة على وضع اللاجئين في الدول المضيفة وحقوقهم فيها؛ لمعرفة مدى قبولها لهم تطبيقاً على مصر كبلد مضيفاً أو مستقبلاً على أن يتخلل التحليل القضايا التي يليها النسق العالمي اهتماماً للتعامل مع اللاجئين بشكل يعكس حقوق الإنسان "اللاجئ" وفق شبكة التفاعلات في المجال الأوسع العالمي وهذا بدوره يعكس اهتمام علم الاجتماع بتفسير الظواهر ليس وفق الإطار المحلي فحسب بل يتعداه إلى التحليل بإرجاعها إلى وضعها في النسق العالمي.

توافقاً مع توقعات "ترين" Turner Bryan بأن يعكس علم الاجتماع إن عاجلاً أم آجلاً ما يشهده العالم من صراعات وتوترات وتناقضات بين العولمة والمحلية، وبين التحديث وما بعد التحديث. وحين يحدث ذلك فإن تغييراً سيطراً على مجموعة المفاهيم السوسيولوجية السائدة؛ فوفق ذلك فإن علم الاجتماع مطالب أكثر من أي وقت مضى بتوسيع دائرة اهتمامه والخروج من إطار المحلية وضيق الأفق في التفكير إلى مجال أرحب يتخذ من الظواهر العالمية الكبرى هدفاً لدراساته. (أبو العينين، ٢٠٢٠: ص ٢٦، ٢٤). وهذا ما تحاول الدراسة الراهنة أن تسير في إطاره بالتركيز على الأهداف المرجوة من خلال تناول بعض التدايعات التي ما هي الا استجابة لمتطلبات النسق العالمي في الدول المضيفة، والوقوف على طبيعة أفعال النسق العالمي تجاه الحد من قسوة تدايعات هذه الظاهرة، ووقف امتداد خطورتها عالمياً ومحلياً. فقد تم وضع إطاراً تشريعياً وتدابير وإجراءات دولية تؤكد على قبول اللاجئين في النسق العالمي وحث الدول المضيفة على إدماجهم في محيط أوطانهم .

إن دراسة ظاهرة عالمية إنسانية تخص اللاجئين في النسق العالمي يمكن أن تسير على وتيرة اهتمام الفكر الاجتماعي بالعمليات الكونية، من قبيل التحديث والترشيد والتصنيع والثورة والمواطنة ومحاولات عولمة الاهتمام بالمساواة والعدالة، تماشياً مع ما نادى به المفكرين الاجتماعيين وعلماء الاجتماع الفرنسيين - من أمثال "سان سيمون" و"أوجست كونت" الذين اشاروا إلى فكرة الإنسانية Humanity. (أبو العينين، ٢٠٢٠: ص ٢٥) وسيكون التناول في ضوء قضية إنسانية ذات محورين أساسيين في بناء النسق العالمي وهما القبول الاجتماعي، والاجئين بوصفهم "الآخر" في المجتمعات المضيفة، فمنظور النسق العالمي يساعد على فهم الثقافة المشتركة تجاه الموقف الإنساني من قضية اللاجئين أولاً، ثم على صعيد آخر يساعد في تفسير كيف استطاع التآلف والتوحد في بنية النسق العالمي أن يخلق توجه عالمي يحث على الأمن والسلام واللاعنف من خلال على اتخاذ سياسات مجتمعية وتشريعية وتحويلها إلى أفعال وممارسات تستهدف حفظ وحماية حقوق اللاجئين في الدول المضيفة.

ووفق رأى "أنتوني جيدنز" فإن النظام في الخصائص المميزة لمؤسساتنا الاجتماعية الكبرى في السنوات الأخيرة تشير إلى أننا بدلاً من الدخول في فترة ما بعد الحداثة، ننتقل إلى فترة من "الحداثة العالية" حيث تصبح عواقب الحداثة أكثر وضوحاً وعالمية من ذي قبل. فيهيمن حالياً على تاريخ العالم موضوعات الأمن

مقابل الخطر والثقة مقابل المخاطر. إن الحداثة ظاهرة ذات حدين. لقد خلق التطور فرصاً أكبر بكثير للبشر للاستمتاع بحياة آمنة ومجزية مقارنة بذي قبل. (جيدنز، ١٩٨٦، ٢٠٠٦) فبرى جيدنز أنه ثمة نوعين من النظريات تناولا موضوع العولمة: نظرية النسق العالمي خاصة عند "والرشتاين" ونظرية العلاقات الدولية. ويقدم جيدنز بدوره نموذجاً للنسق العالمي من خلال تعريف العولمة بأنها "تعميق للعلاقات الاجتماعية الدولية التي تربط أماكن متباعدة على نحو يجعل الأحداث المحلية تتأثر بوقائع تجري على بعد أميال عديدة وتؤثر فيها". وهكذا فإن العامل قد يعتمد فيها على الإدارة المحلية أو قرارات الحكومة الوطنية. ويقول جيدنز إن للعولمة أربعة أبعاد هي: نسق الدولة - الأمة، والاقتصاد الرأسمالي العالمي، والنظام العسكري العالمي، وتقسيم العمل الدولي. (جيدنز، ٢٠٠٣، ٧١). وتجدر الإشارة هنا إلى التفريق بين المجتمع الدولي وبين النسق العالمي وفق "Bull Hedley" في كتابه "The Society Anarchic"، الذي اهتم فيه بمفهوم النظام order عالمياً، وعرفه بأنه: "صورة النشاط الذي يحقق الأهداف الاجتماعية الأساسية في المجتمع، مثل تحقيق الأمن في مواجهة العنف غير المنظم، مع الحفاظ على مفاهيم السيادة والسلام حيث هما الحالة الطبيعية أو الأصلية بين الدول. وهنا فرق Bull بين المجتمع الدولي وبين النسق العالمي، فالأول يتصف بإجماع الدول على مصالح مشتركة تربطهم بقواعد عامة rules common ومؤسسات institutions، بمثابة "الضامن" للنظام القائم واستمراريته. أما النسق العالمي فيقوم على الفكر والثقافة المشتركة؛ فثقافة "حقوق الإنسان في النسق العالمي بفهم و منظور Bul جاءت لتوازن قلة تأثير السيادة وعدم التدخل في بنية وفعل النسق العالمي حرصاً على نشر فكر الأمن والسلام واللاعنف في بنية وفعل هذا النسق (Wallerstein, 1993, p.144). ففي النظام العالمي هناك اهتماماً ملحوظاً ببلورة مثل هذه الاتجاهات كرد فعل للوقائع والأحداث التي تأخذ مجراها على المسرح العالمي من قضايا اجتماعية كاللجوء والهجرة. فمنذ مائة وخمسين عاماً ويزيد والفكر الاجتماعي بمعناه الواسع في محاولة مستمرة لتتبع آليات التغيير المجتمعي وربطها بإطارها الأوسع ألا وهو التغيير في بنية النظام العالمي. فالتشابك والتعدد والتداخل الذي أصبح عليه عالمنا المعاصر جعلنا نعيش في قرية عالمية، على حد قول "مارشال ماكلوهان". (أبو العينين، ١١٤، ٢٠٠٦-١٢٠). وفي ضوء ذلك يمكننا فهم كيف استطاع النسق العالمي أن يتحد في ردود أفعاله تجاة قضية اللجوء، لتنتال منه تعاطفاً إنسانياً دفع العالم يشترك في ثقافة واحدة تنبعت منها قواعد وقيم مشتركة، وهذا بدوره انعكس على أفعال وممارسات مشتركة تمثلت في إجراء معاهدات وإبرام اتفاقيات وبروتوكولات لتأمين حق اللاجئين وحمايتهم من الضغوط والظروف القهرية التي أجبرتهم على اللجوء للبلدان المضيفة وترك أوطانهم الأصلية؛ ذلك في ضوء مفهوم النسق العالمي الذي يشير إلى المصالح والقيم المشتركة لتحقيق التكيف والتكامل والاستيعاب.

مما سبق فإن النسق العالمي قادراً على أن ينتج وينظم وينشأ الأنشطة الضرورية التي تشبع الحاجات، تلك التي دعت إليها نظرية " Talcott Parsons" في نموذج رباعي يُمثل العناصر الأساسية التي يجب أن تتوافر في الانساق الاجتماعية كافة المحلية والعالمية، وهي التكيف Adaptation ، تحقيق الهدف Attainment Goal، التكامل Integration، المحافظة على النمط Pattern Maintenance (شيرتون، براون، ٢٠١٢، ٨٤). لا شك أن ذلك يتحقق من خلال تجميع أجزاء الوطن البشري المشترك community human من خلال مفهوم النسق العالمي؛ ليشمل كل ما هو خارج المجتمع الدولي وأعلى منه، مثل: مراعاة فكرة حقوق الإنسان (Griffithes, 2009, p. 216). فإذا كان المجتمع الدولي يركز على الدول كأعضاء، فإن النسق العالمي يركز على مبدأ تبنى الثقافة الواحدة المتمثلة في "ثقافة العولمة"، أو المواطنة العالمية، أو تشيكل الأيديولوجيات العالمية وتكوين الشعب العالمي population Global ، واعتبار الأفراد محور اهتمام الهويات الاجتماعية العالمية. (Buzan,2004,PP.190-191) كما هو الحال في قضايا حقوق الإنسان التي من بينها قضايا اللاجئين وحقوقهم في الحماية والحرية والحياة، فإن النسق العالمي يُولى هذه القضايا نفس طبيعة الاهتمام بها بين الشعوب والدول التي تعانيتها، بل ويجمع شملهم في فلك واحد ذات ثقافة عامة وتوجه مشترك، هو حفظ الحق وتقديم المساندة والحماية واستيعاب وقبول الآخر، حتى وإن كان بأشكال وآليات اجتماعية مختلفة إلا أنها تمثل قيم مشتركة، فقد يكون تارة من خلال الإطار التشريعي العالمي بين الدول كأحد هذه الآليات، وتارة يكون من منطلق الضمير الإنساني والمسؤولية الاجتماعية والوازع الأخلاقي كشكل آخر من الوحدة والاتفاق حول قضايا اللجوء ومدى قبولها اجتماعياً. فكلا النمطين يعبر عن آليات التضامن وفق تعامل النسق العالمي مع قضايا اللاجئين.

إذ يُعرف "Bull" التضامن في النسق العالمي على أنه: "القوة الجماعية للقوانين الدولية ووصاية مبدأ حقوق الإنسان". لإنتاج قيم عالمية، فإن التضامن ما هو إلا امتداد لنسق عالمي، فالقِيم في النسق العالمي التضامني، يمثل الأفراد فيها حجر الأساس في الحقوق الأساسية rights basic بحيث يتحمل أعضاء المجتمع العالمي واجب ومهمة التدخل لحفظ وحماية هذه الحقوق. (Cox & Campanaro,2016, p.84) وحيث أن قبول الآخر يرتبط بشكل كبير بحماية اللاجئين في النسق العالمي؛ فإن التزام المجتمعات بقبول واستضافة اللاجئين يعكس الفهم العام لحقوق الإنسان والحاجة إلى حماية الأفراد من التهديدات والاضطهادات. فتقدم الاتفاقيات الدولية دوراً مهماً نحو تقديم الحماية للاجئين، وهنا تؤثر قوانين اللجوء والسياسات الحكومية في توفير الحماية واستقبال اللاجئين بشكل لائق؛ فيتضح دور النسق العالمي في ضبط أداء المجتمع الدولي حيث يعكس قبول الآخر استجابة إيجابية لحقوق اللاجئين والالتزام بالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان.

فإن العودة إلى تاريخ العلاقة بين المجتمع الدولي والنسق العالمي تؤكد على أن النسق العالمي "في صورة ثقافة مشتركة" هو متطلب سابق للمجتمع الدولي، حيث يقول "Wight" في ذلك: نفترض أن نسق من الدول system-states يُمثل المجتمع الدولي، فإنه لن يبدأ بالفعل إلا إذا كان هناك درجة من الوحدة الثقافية Cultural unity بين أعضائه. وهنا أكد "Bull" بوجود مظهر عام مشترك للحالات التاريخية الأساسية للمجتمعات الدولية وهو وجود هذه المجتمعات الدولية على خلفية ثقافية مشتركة. (Buzan, 2014, p.6)، وهذا يتسق مع ما يراه "Talcott Parsons" حيث ينظر للنسق باعتباره مجموعة من العلاقات القائمة سواء داخل المجتمعات المحلية أو الجماعات البشرية، أو بين بعضها وبعض، تميل بطبيعتها إلى الحفاظ على استمرارها عبر الزمن وتدعم وجودها الذاتي. فهذه الأنساق تكون في حالة توازن واستقرار وتكامل (زايد، ٢٠١١، ١٢٢). فقد تلعب السياسات المجتمعية دوراً في تشكيل العلاقة بين دول المضيف و اللاجئين لتأثر سياسات اللجوء على استعداد المجتمع لقبول الآخر .

**٣- المحددات الاجتماعية لقبول الآخر في النسق العالمي:** في ضوء ماسبق يمكن تناول عدة محددات اجتماعية لقبول الآخر (اللاجئ) في النسق العالمي هي كما يلي:

**٣-١) الإطار التشريعي لحماية اللاجئين:** انطلاقاً من القيم المشتركة في الحفاظ على الإنسانية، استطاع النسق العالمي أن يوجه الدول لبناء إطار تشريعي يحمي حقوق اللاجئين ممثلاً في عدة اتفاقيات ومعاهدات دولية تهدف لتنظيم أوضاعهم وتوطينهم في الدول المضيفة من خلال الاتفاق على الأنماط والقواعد والممارسات التي تشكل الخطوط العامة للسلوك المقبول بين الدول المضيفة واللاجئين، فالذين يقبلون هذا السلوك هم جزء من مجتمع دولي تتشكل قواعده وأنماطه وسلوكه من التضامن والتعاون والتكامل بين أعضائه. وليس أدل على ذلك من وجود اتفاقيات ومعاهدات دولية عبرت عن تآلف النظام البشري وتوافقه تجاه الموقف الإنساني العالمي لحماية حقوق اللاجئين وبإستقراء الإطار التشريعي فيما يخص حماية حقوق اللاجئين نجده قد برز جلياً في اتفاقية جنيف ١٩٥١ حول حالة اللاجئين، حيث تعتبر هذه الاتفاقية الأساس في حماية حقوق اللاجئين وتحدد من هو الاجئ؟ وما هي حقوق وواجبات الدول الضامنة؟. كما أقر بروتوكول جنيف ١٩٦٧ بتوسيع نطاق تطبيق اتفاقية جنيف ليشمل جميع اللاجئين دون تقييد جغرافي أو زمني. ثم بعد ذلك جاءت اتفاقية الأمم المتحدة ١٩٦٩ الخاصة بالمتحولين عبر الحدود بطرق غير شرعية: حيث تحمي هؤلاء الأشخاص وتعطي حقوقاً خاصة للذين يهربون من الاضطهاد. كما أقرت اتفاقية الاتحاد الإفريقي لعام ١٩٦٩ حول اللاجئين، بتحديد حقوقهم في إفريقيا والالتزامات الملزمة للدول الأعضاء. أيضاً أكدت اتفاقية أمريكا اللاتينية ١٩٨٤ حول اللاجئين، بحماية حقوقهم في أمريكا وتحديد التزامات الدول الأعضاء. ثم جاءت اتفاقية اللاجئين في منطقة العرب ١٩٩٤؛ لتكون إطاراً إقليمياً لحماية حقوق اللاجئين في الدول العربية. ومن بعدها صدرت عدة تقارير ولوائح للمفوضية العليا

للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) جميعها تلعب دورًا في الوقت الراهن من خلال تقديم الدعم والمساعدة للدول، والتضامن مع اللاجئين. كما أكد إعلان نيويورك بشأن اللاجئين ٢٠١٦ باتفاق ١٩٣ دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن حماية الأشخاص المجبرين على الفرار ودعم البلدان التي تؤويهم، هي مسؤوليات دولية مشتركة يتوجب الاضطلاع بها بشكل أكثر تكافؤً وقابل للتوقع. (الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ٢٠٢٢، ٢٠٠). ودعى الميثاق العالمي بشأن اللاجئين ٢٠١٨/١٢/١٧ المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة بوضع إطار عالمي لتفاسم المسؤوليات بشكل أكثر إنصافاً، مع حقيقة أنه لا يمكن تحقيق حل مستدام لأوضاع اللاجئين من دون تعاون عالمي بوضع خطة للحكومات والمنظمات وضمن حصول المجتمعات على الدعم من أجل تمكين اللاجئين من حياة إنسانية مثمرة، كفرصة لتحويل الطريقة التي يستجيب بها العالم لأوضاع اللجوء بشكل يعود بالنفع على اللاجئين والمجتمعات المستضيفة في آن، بحيث يمثل الميثاق إدارة المجتمع العالمي وتطلعه لتوثيق عرى التعاون والتضامن مع اللاجئين والبلاد المستضيفة المتضررة، وتتحدد الأهداف الرئيسية للميثاق في تخفيف الضغوط على البلدان المستضيفة- تعزيز قدرة الاعتماد على الذات لدى اللاجئين- توسيع نطاق الوصول إلى حلول البلدان الثالثة – دعم الظروف في بلدان المنشأ للعودة بأمان وكرامة (Globe Compact on Refugees Indicator Report,2023).

وينقسم الميثاق إلى مقدمة، وإطار شامل، وبرنامج لتحديد التدابير الملموسة للمساعدة في تحقيق أهداف الميثاق بما في ذلك: ترتيبات تقاسم الأعباء من خلال منتدى عالمي للاجئين (كل ٤ أعوام) وترتيبات وطنية وأقليمية لأوضاع محددة في التمويل والشراكات وجميع البيانات وتقاسمها. -كما يتضمن الميثاق المجالات التي تحتاج إلى الدعم، بدءاً من الاستقبال، والقبول وتلبية الاحتياجات ودعم المجتمعات وصولاً إلى الحلول. فضلاً عن ترتيبات للمتابعة يتم إجراؤها من خلال المنتدى كل ٤ سنوات، وتضمن اجتماع سنوي للمسؤولين رفيعي المستوى كل عامين. كما استهدف تقرير سنوي للمفوض السامي المقدم من الجمعية العامة.(الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، ٢٠٢٢، ٢٢).

**وبناءً على ما تقدم** تظهر قدرة النسق العالمي في بناء أفعال عامة إيجابية تجاه قضايا اللاجئين وحماية حقوقهم ودعمهم، وبما أن بنية النسق العالمي هي الأفق الذي تدور في فلكه الأفعال وردود الأفعال المحتملة للدول، فإن نواتج هذه الأفعال هي بمثابة قيد لا يمكن تجاهله على خيارات الدول، حيث لا بد أن تكون بنية النسق العالمي لديها القدرة على تحفيز الدول على انتهاج سلوك معيناً و التخلي عن انتهاج آخر بما لا يخالف حقوق الإنسان في حماية حقوق الآخر. وبذلك تشتمل بنية النسق العالمي عند بعض المنظرين على الاعتماد المتبادل والنظم الدولية التي تنظم التفاعلات بين وحدات النسق.

فثمة فهماً سوسيوولوجياً لمحددات قبول اللاجئين فى النسق العالمى يتضح فيما سبق من عرض الإطار التشريعى، ذلك الفهم يستند إلى التفاهم والاحترام المتبادل فى دعم ركائز قبول الآخرين وإدماجهم وتسهيل سبل التعايش والاستيعاب من خلال دعم الحقوق والواجبات، والاهتمام بآليات تدعم استجابة النسق العالمى لقضاياهم وحمائتهم عالمياً. وتساعد فى توجيه قبولهم اجتماعياً فى الدول المضيفة من خلال إعلاء شأن ثقافات وسياسات قبولهم تعليمياً وتربوياً وتوعوياً، أو بالدعم والتعاون المباشر للاجئين ومراعاة ظروفهم إنسانياً، وحث السياسات الوطنية على قبولهم واستيعابهم بين المواطنين.

**٣-٢) حقوق اللاجئين وثقافة قبول الآخر:** تتحدد ركائز ثقافة قبول الآخر بالوعى والتعليم والتربية على قيم السلام والتسامح ووجود الثقافات المختلفة، مما يسهم فى تحقيق التفاهم والقبول. كما يلعب الإعلام وتكنولوجيا التواصل دوراً كبيراً فى تشكيل وجهات النظر حيال الآخر. ناهيك عن دور السياسات الاجتماعية للحكومات المحلية والعالمية التى تلعب دوراً فى تعزيز أو تقويض دعائم قبول الآخر. وأخيراً ففقدرة المجتمعات على قبول واحترام التنوع الثقافى تلعب دوراً رئيساً فى التفاعل العالمى. وفى ضوء ثقافة قبول الآخر فقد **ثمة حقوق للاجئين تحدها وثائق حقوق الإنسان** لضمان احترام وحماية الحقوق الإنسانية الأساسية كحق الحياة والحرية والأمان. وكذلك حق توفير إمكانيات التوطين والتكامل الاقتصادى والاجتماعى للاجئين فى المجتمعات المضيفة. وضمان آليات فعالة للاستجابة لطلبات اللجوء وتسوية الوضع القانونى للأفراد الذين يحق لهم الحماية. كما أن ضمان حق التعليم وتوفير بيئة آمنة ومحفزة يّمكن اللاجئين من اكمال تعليمهم واكتساب لغة البلد المضيف وتسهيل عملية الاندماج الاجتماعى لهم فى هذه البلدان، وكذلك توفير رعاية صحية أساسية للاجئين وضمان إمكانية الوصول لها. كما أن الحماية من التمييز ومكافحة العنصرية والعنف الذى قد يتعرض له اللاجئون نسبة لأصولهم العرقية أو وضعهم الاجتماعى، هو من المتطلبات الجوهرية لإعطاءهم أبسط الحقوق الإنسانية من خلال التشريعات الوطنية التى لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار مراعاة الظروف الإنسانية لهم، فإن تشريعات الهجرة واللجوء فى كل بلد تلعب دوراً حاسماً فى تحديد إمكانية قبول اللاجئين من عدمه، ومدى مراعاة الوضع الإنسانى. وقدرتها على الاخذ بالظروف الإنسانية فى بلد المنشأ و تأثير اللاجئين بالحروب والكوارث، ومراعاة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية لهم. كما أن أوضاع اللاجئين أثناء التفاعلات والمعاملات الحياتية يمكن اعتبارها مؤشر لقياس قدرة البلد المضيف على استيعاب ودمج اللاجئين فى مجتمعها. ليس هذا فحسب وإنما تقديم التعاون الدولى والمشاركة فى مساعدة الدول المضيفة يمكن أن يساعد من تخفيف الأعباء والمسئوليات، مما يساعد فى تحقيق توازن فى الاستجابة نحو قبول اللاجئين. فالدور الذى تلعبه منظمات الأمم المتحدة والهيئات الإنسانية الدولية فى توفير الدعم الإنسانى وتلبية إغاثة اللاجئين بتوفير الطعام والإسكان والرعاية الصحية، قطعاً يساعد فى

رفع درجة القبول الاجتماعى لهم فى الدول المضيفة، من خلال تحقيق التكامل فى وتوفير العمل والتعليم والدعم الاقتصادى. فإن هذا يرفع قدرة اللاجئين على اندماجهم و استقلالهم المالى. فالدعم لمالى يزيد من توحيد الدول على فكرة التكامل و ثقافة التبادل فى نسق عالمى موحد .

**٣-٣) الواجبات (الالتزام القانونى والاخلاقى والإنسانى)** إن مدى التفاهم والتآزر بين اللاجئين والدول المضيفة يرتبط برد فعل المجتمع و استعدادة للضيافة والدمج والاستيعاب وتحقيق التعاون والتكيف؛ وهذا يلعب دور فى التواصل الثقافى والتبادل الفكرى كأحد عناصر الاندماج السريع. ناهيك عن أن فهم اللاجئين للثقافة والدين يسهم فى تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية مع البلد المضيف وينعكس على درجة قبولهم فى المجتمع. فيتوجب على اللاجئين فهم لغة البلد المضيف والتكيف مع آليات التعليم والثقافة لتسهيل عملية الاندماج، كما يتوجب الالتزام بالقواعد الطابطة على المستويين القانونى والعرفى. وألا يتعدى اللاجئى حدود المسموح وأن يحترم معتقدات البلد المستقبل. وألا يتجاوز خصوصية حرمتها وأعرافها وتقاليدها، وأن يتقبل الإطار المجتمعى العام لطبيعة الحياة، و يفهم العبئ الاقتصادى والمستوى المعيشى للبلد الجديد، سيما إذا كان قد انتقل إلى مستوى اقتصادى أقل من مستوى بلده الأسمى .

**٤/٣) الصعوبات والمشاكل التى تواجه اللاجئين،** تتمثل بشكل عام فى **الخوف** من ظروف اضطررتهم للهروب بحثاً عن الأمن والأمان . **والاضطهاد:** وهو ما كان ناتجاً عن تهديد الحياة والحرية، وانتهاك حقوق الإنسان وفق الإعلانات والوثائق الدولية. كذلك **التمييز:** أى الاختلاف فى المعاملة والحقوق والفرص مما يولد شعور بعدم الأمان، وصعوبات تتعلق **بالعرق:** أى الانتماء لفئة اجتماعية تمثل أقلية. وأيضاً مشكلات تخص **الدين** أو التعدى على الحرية الدينية فهى مكفولة فى الوثائق الدولية. كما توجد مشكلات خاصة **بالإنتماء:** فإذا انعدمت الثقة فى ولاء فئة للنظام الحاكم يُعرضها للاضطهاد. وكذلك **الرأى السياسى:** الناتج من اعتناق آراء سياسية مخالفة مما يُولد **الخوف** (تقرير المرصد المصرى، ٢٠٢٣). هذه هى المشكلات العامة التى يشترك فيها اللاجئين عامة، وإنما المشكلات الخاصة بالمجتمع المصرى ستكشفها الدراسة الميدانية لاحقاً.

### ثالثاً: الإطار المنهجى للدراسة

**١) نوع الدراسة:** دراسة وصفية تحليلية تسعى لتحليل انعكاس المحددات الاجتماعية على مستوى قبول الآخر بمرجعية منظور النسق العالمى .

**٢) منهج الدراسة:** تجرى الدراسة وفقاً لمنهج البحث الوصفى بما يشتمل عليه هذا المنهج من خطوات علمية ومنهجية ، تتمثل فى فحص الموقف المشكل، ثم تحديد المشكلة ووضع الفروض، واختيار أساليب جمع البيانات وإعدادها، وتقنين أساليب جمع البيانات، و أخيراً وصف النتائج وتحليلها وتفسيرها . (جلبى ، ٢٠٠٥ ، ٣٥)

### ٣) مجتمع الدراسة ومجالاته:

١/٣) **المجال المكاني:** تركز على المجتمع المصري كمجتمع مضيف للاجئين.  
 ٢/٣) **المجال البشري:** تحدد الدراسة اللاجئين السوريين على اعتبارهم يقعون على قائمة تصنيفات اللاجئين بمصر وفق التقارير الحديثة وتم الاستشهاد بها سابقاً  
 ٣/٤) **المجال الزمني:** تنطلق الدراسة من مدى زمني يُقدر بـ ١٠ سنوات شهدت إقبالاً مشهوداً لوفود اللاجئين إلى المجتمع المصري سيما من سوريا، في ضوء ما شهدته المنطقة العربية من ضغوط اجتماعية وظروف بيئية خلال السنوات العشر الأخيرة. إلا أن الدراسة الميدانية اتخذت ٦ أشهر من يناير ٢٠٢٤ إلى يونية ٢٠٢٤، فهذا هو الزمن المستغرق لجمع البيانات من الميدان بتطبيق الأداة.

٤) **أدوات الدراسة:** تم تصميم مقياس؛ لقياس مستوى القبول الاجتماعي للآخر "اللاجئ" في المجتمع المصري في ضوء المحددات الاجتماعية التي تم بناؤها في المقياس، حيث انقسمت إلى عدة محددات هي: (الحقوق – الواجبات – مستوى الرضا عن المعاملات الحياتية – المشكلات)، تم تحديد مؤشرات لها في جدول بناء المحددات. وبهذا يكون المقياس مكوناً من أربعة محددات أساسية غير البيانات الأولية. وقد تم مراعاة عدة معايير أثناء بناء المقياس هي: البدء بتحديد المتغيرات المقاسة، من خلال تحديد المتغيرات الرئيسة والمتغيرات التابعة في المقياس، ثم بناء تعريف إجرائي ذات أبعاد متعددة على أن يتناول كل بُعد مجموعة بنود تُحوّل إلى أسئلة. ثم تم استبعاد الأسئلة المنفية منها. وتلى ذلك خطوة تحكيم المقياس وتعديل بعض مساراته، ثم جاءت الخطوة الأخيرة وهي إجراء اختبارات الصدق والثبات لعبارات المقياس.

١/٤) **أختبار صدق المحتوى (الاتساق الداخلي):** يعرف صدق الاتساق بالتجانس في أداء الفرد من فقرة لأخرى، أي اشتراك جميع الفقرات في قياس خاصية معينة في الفرد. وقد جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي لمقياس "المحددات الاجتماعية لقبول الآخر من منظور النسق العالمي" بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل بُعد و الدرجة الكلية للمقياس؛ حيث كانت جميع المعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ كما توضحه الجداول التالية:

جدول (١) صدق الاتساق الداخلي لمحاوَر " إتاحة الحقوق - أداء الواجبات - المشكلات "

مقياس إتاحة الحقوق (الرسمية)	مقياس أداء الواجبات	مقياس المشكلات التي تواجه السوريين
توجد خدمات تعليمية	٥٦٤**	٦٦١**
سهولة استخراج الأوراق	٤٦٦**	٨١٤**
الاجراءات القانونية متاحة	٦١٤**	٨١٠**
إتاحة تعامل الجهات بمصر	٦٩٠**	٧٦٦**
توجد تسهيلات لصالحنا	٢٩٩**	٨٨٤**
لا توجد تحيزات ضدنا	٤٩٢**	٨٠٩**
تعترف الدولة بنا بشكل لائق	٧١٩**	٨٤٩**
من حق اللجوء إلى المحكمة	٦٣١**	٨٢٥**
توجد خدمات تعليمية	٥٦٤**	٦٦١**
سهولة استخراج الأوراق	٤٦٦**	٨١٤**
الاجراءات القانونية متاحة	٦١٤**	٨١٠**
إتاحة تعامل الجهات بمصر	٦٩٠**	٧٦٦**
توجد تسهيلات لصالحنا	٢٩٩**	٨٨٤**
لا توجد تحيزات ضدنا	٤٩٢**	٨٠٩**
تعترف الدولة بنا بشكل لائق	٧١٩**	٨٤٩**
من حق اللجوء إلى المحكمة	٦٣١**	٨٢٥**

المحددات الاجتماعية لقبول الآخر من منظور النسق العالمي تحليل سوسيولوجي لحقوق اللاجئين وأوضاعهم في مصر

٦٥٥	اعانى من بُعد الأهل	٧٧٥	يطبق قواعد الشمول المالى	٤٩٨	مناح توثيق عقود ملكية
٧١٤	اعانى من اغتراب الوطن	٨٢٣	يطبق دفع خدمات التعليم	٧٠١	لا توجد موانع قانونية للعمل
٦٩٢	شعور بالحنين لعملى بوطنى	٨٩١	يطبق القانون الكترونياً	٧٢٢	القوانين تضمن حياة كريمة
٥٦٥	صعوبة دخول مدارس	٨٦٣	يطبق عليا الضرائب	٥٥٤	مناح توثيق نسب الأطفال
٥٩٢	اشعر بعدم قبول المصريين			٦٤١	مناح توثيق الزواج/ الطلاق
٦٤٧	اعانى من الاندماج والتكيف			٦٩٠	مناح توثيق عقود العمل
٦٦٢	افتقد خدمات التأمين			٦٣٦	مناح توثيق عقود السكن
٧٦٢	افتقد الشعور بالعدالة			٥١٨	مناح استخراج بدل فاقد
٦٤٥	اشعر باقصاء سياسى			٧٩٧	المفوضية تسهل التعامل
٦٥٨	لا اشارك فى الحياة العامة			٧٢٩	مناح خدمات ورعاية صحية
٦٣١	ليس لى فرصة تمكين			٦٩٠	استطعت تأمين عمل ودخل
٧٧٦	افتقد الشعور بالانتماء			٧٣٣	متوفر امن وامان وسلام
٧٢٤	افتقد الشعور بالمساواة				
٦٢٤	افتقد حق التصويت				
٥٦٥	افتقد المشاركة السياسية				
٧٠٢	مشاكل الاستثمار والتجارة				
٧٧٧	اعانى من الفقر والاحتياج				
٧٢٠	عدم وجود دخل ثابت				
٧٤٩	اعانى من غلاء الاسعار				
٨٢٣	نقص جودة الخدمات				
** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥			** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥		** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥

من الجدول يتضح أن جميع عبارات محور " إتاحة الحقوق " تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ فجميع العبارات معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤. كما يتضح أن جميع عبارات محور "مقياس أداء الواجبات" تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ فجميع العبارات معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤. بينما مقياس المشكلات يبين أن جميع عبارات محور " المشكلات التي تواجه السوريين في مصر" تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ حيث كانت جميع العبارات معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤.

جدول (2) صدق الاتساق الداخلي لمحور مستوى الرضا حول (السكن-الأقران-التعليم-العمل)

معامل ارتباط بيرسون	مستوى الرضا ( فى بيئة العمل )	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الرضا (فى بيئة التعليم)	معامل ارتباط بيرسون	مقياس مستوى الرضا ( فى بيئة الأقران )	معامل ارتباط بيرسون	مقياس مستوى الرضا ( فى بيئة السكن والجوار )
٦٨٠	لديا اصدقاء مقربين من العمل	٥٧٢	راضى عن تعامل مؤسسات التعليم	٧٨٣	اشعر مع الاصدقاء بالراحة	٧٣٠	علاقات الجوار تشعرنى بالراحة
٧٩٦	لا اتضرر من تعامل المصريين	٥٤٥	التعليم متاح لغير المصريين	٧٢٩	لديا اصدقاء مصريين	٧٨٨	احب التعامل مع الجيران
٧٣٠	تعودت على ثقافة المصريين فى العمل	٦٥٨	المناهج موحدة مع المصريين	٦١٩	توجد شراكة عمل مع بعض الاصدقاء	٨٤٩	اقضى جذء من اليوم مع الجيران
٧٦٤	تعجبني كثرا لغة المصريين فى العمل	٧٧٣	ابنائى مندمجين مع اقرانهم فى المدارس	٦٣٩	يمكننى تبادل الملابس مع لاصدقاء	٧٣٣	يمكن أن اتناول طعام الجيران
٧٥٤	العمل مع المصريين به تفاهم	٧٠٥	الامتحانات للمصريين وغير المصريين	٧٥١	أطلب مساعدة من صديق مصرى	٨١٨	توجد صداقة مع الجيران
٧٨٢	العمل الاستثمارى فى مصر ناجح	٨٢٢	متفهم طبيعة الدعم التعليمى ومتقبله	٧٨١	اثق فى اصدقائى لدرجة كبيرة	٨٢٧	نشارك الجيران والمناسبات
٨٢٣	أفضل العمل الحر عن الحكومى	٨٠١	متفهم الاجراءات القانونية بالتعليم ومتقبلها	٧٧٣	ننتشارك الخروجات والسهرات شبه يوميا	٧١٢	توجد خروجات مع الجيران
٧٥٥	الارياح تحالفنى فى	٧٣٥	ليس لديا شعور بالاغتراب	٤٤٨	توجد علاقة نسب مع	٤٢٤	تهنئ باعياد

الديانات الأخرى	بعض الأصدقاء	التعليمي	مصر
** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥	**٦٩٧. تناول الطعام مع الأصدقاء	لدينا أصدقاء من بيئة التعليم	**٧٩٧. احب المصريين فى علاقات العمل
	**٦٢٢. احكى اسرارى لبعض الأصدقاء	ابنائى لديهم اصدقاء دراسة مقربين	**٤٧٧. يحب المصريين الهزار والعشم
	**٧٦٧. اجلس يوميا على المقاهى مع الأصدقاء	مشاكل التعليم هى التى يعانى منها المصريين	**٨٠٠. الاندماج فى العمل مع المصريين سهل
	**٧٢٢. لدي اصدقاء مقربين جيران	** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥	**٨٢٠. اشعر ببساطة التعامل
	** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥		**٧٣٤. المصريون ينجحون مشاريعنا
			** معامل الارتباط معنوي عند مستوى دلالة ٠.٠٥

من الجدول السابق يتضح أن جميع عبارات محور " مستوى الرضا ( فى بيئة السكن والجوار ) " تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ حيث كانت جميع العبارات معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤. كما يتضح أن جميع عبارات محور " مستوى الرضا ( فى بيئة الأقران ) " تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ حيث كانت جميعها معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤. وأيضاً فجميع عبارات محور " مستوى الرضا ( فى بيئة التعليم ) " تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ فقد كانت جميع العبارات معنوية عند مستوى ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤. كذلك فإن جميع عبارات محور " مستوى الرضا ( فى بيئة العمل ) " تتسم بصدق الاتساق الداخلي؛ لأن جميع العبارات معنوية عند مستوى ٠.٠٥، وأكبر من ٠.٤.

٢/٤) اختبار الثبات لأداة الدراسة: اعتمدت الدراسة في دراسة ثبات أداة الدراسة على قيمة معامل ألفا كرونباخ، حيث تتراوح قيمة المعامل بين ٠ و ١ بحيث يعد هناك ثبات في أداة الدراسة حال كانت قيمة معامل ألفا كرونباخ ٠.٧ فأكثر.

جدول (3) معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات مقياس " المحددات الاجتماعية لقبول الآخر من منظور النسق العالمي تحليل سوسيلوجى لأوضاع اللاجئين فى مصر "

المحور	معامل ألفا كرونباخ	معامل الثبات	عدد الاسئلة
مقياس إتاحة الحقوق (الرسمية)	٠.٩١٢	0.955	٢٠
مقياس اداء الواجبات	٠.٩٥٣	0.976	١٢
مقياس مستوى الرضا ( فى بيئة السكن والجوار )	٠.٨٧٩	0.938	٨
مقياس مستوى الرضا ( فى بيئة الأقران )	٠.٨٨٩	0.943	١٢
مقياس مستوى الرضا ( فى بيئة التعليم )	٠.٩٠٣	0.950	١١
مقياس مستوى الرضا ( فى بيئة العمل )	٠.٩٣٥	0.967	١٣
مقياس المشكلات التى تواجه السوريين فى مصر	٠.٩٥٤	0.977	٢٨

من الجدول السابق يتضح أن مقياس " المحددات الاجتماعية لقبول الآخر من منظور النسق العالمي تحليل سوسيلوجى لأوضاع اللاجئين فى مصر " يتسم بالثبات؛ حيث كانت جميع المحاور أعلى من ٠.٧.

**٥) عينة الدراسة :** تم التطبيق على عينة عمدية غير احتمالية (العينة المتاحة) "Convenience Sample"، بعدد ١٠١ حالة من اللاجئين السوريين المقيمين في مصر، وقد تم الوصول إليهم من خلال "كرة الثلج" كما يوضح الجدول التالي:

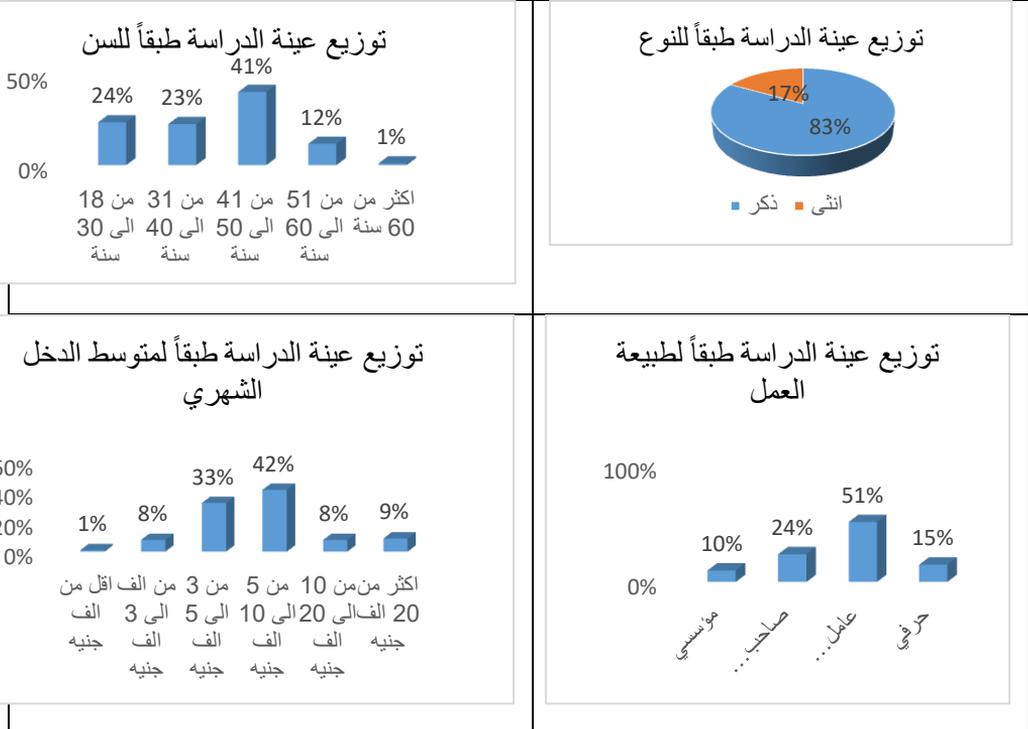
**جدول (4) توزيع عينة الدراسة طبقاً للبيانات الديموجرافية**

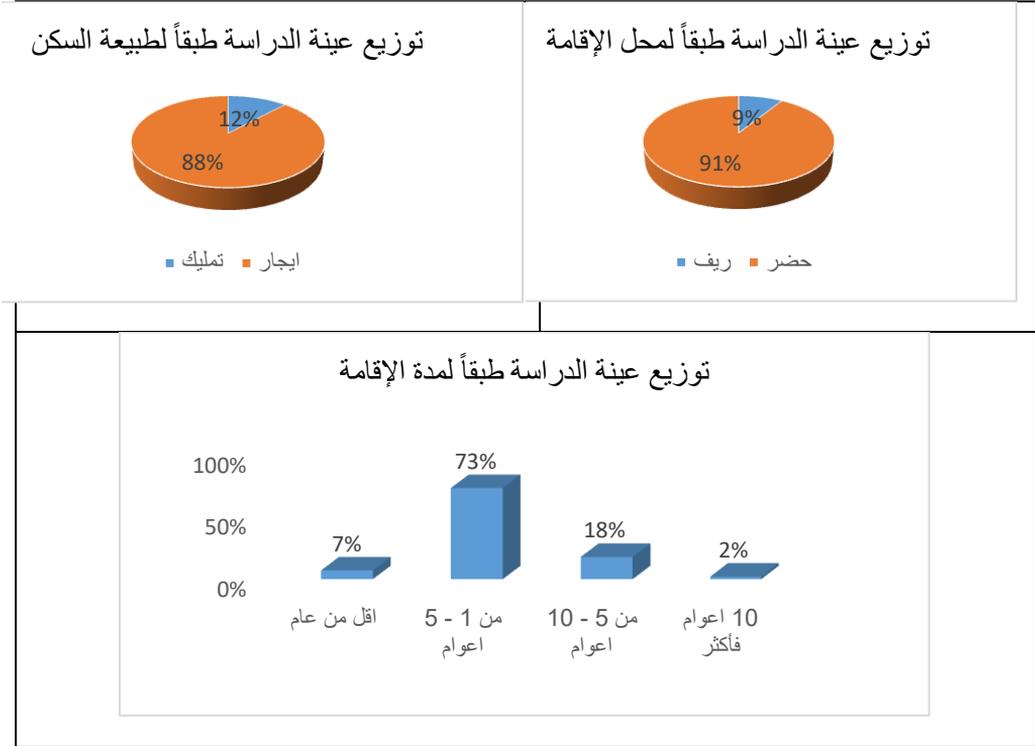
البيانات الديموجرافية	القطاعات	التكرار	%
النوع	ذكر	٨٤	٨٣.٢
	انثى	١٧	١٦.٨
	الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠
السن	من ١٨ إلى ٣٠ سنة	٢٤	٢٣.٨
	من ٣١ إلى ٤٠ سنة	٢٣	٢٢.٨
	من ٤١ إلى ٥٠ سنة	٤١	٤٠.٦
	من ٥١ إلى ٦٠ سنة	١٢	١١.٩
	أكثر من ٦٠ سنة	١	١.٠
	الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠
طبيعة العمل	مؤسسي "موظف"	١٠	٩.٩
	صاحب مشروع	٢٤	٢٣.٨
	عامل بمشروع	٥٢	٥١.٥
	حرفي	١٥	١٤.٩
الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠	
متوسط الدخل الشهري	أقل من ألف جنيه	١	١.٠
	من ألف إلى ٥ ألف جنيه	٨	٧.٩
	من ٦ إلى ١٠ ألف جنيه	٣٣	٣٢.٧
	من ١١ إلى ١٥ ألف جنيه	٤٢	٤١.٦
	من ١٦ إلى ٢٠ ألف جنيه	٨	٧.٩
	أكثر من ٢٠ ألف جنيه	٩	٨.٩
الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠	
نمط محل الإقامة	ريف	٩	٨.٩
	حضر	٩٢	٩١.١
	الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠
طبيعة السكن	تمليك	١٢	١١.٩
	إيجار	٨٩	٨٨.١
	الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠
مدة الإقامة	أقل من عام	٧	٦.٩
	من ١ - ٥ أعوام	٧٤	٧٣.٣
	من ٦ - ١٠ أعوام	١٨	١٧.٨
	أكثر من ١٠ أعوام	٢	٢.٠
الإجمالي	١٠١	١٠٠.٠	

**توصيف عينة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على حساب التكرارات والنسب المئوية للبيانات الديموجرافية (النوع، السن، ... إلخ)، بينما اعتمدت على المتوسطات والانحرافات المعيارية لتوصيف عبارات محاور الدراسة. وقد تبين من الجدول أن ٨٣.٢% من أفراد عينة الدراسة من الذكور، بينما ١٦.٨% منهم كانوا من الإناث، و ٢٣.٨% من أفراد عينة الدراسة كانوا من الأفراد الذين

أعمارهم من ١٨ إلى ٣٠ سنة، و ٢٢.٨% منهم كانوا من الأفراد الذين أعمارهم من ٣١ إلى ٤٠ سنة، و ٤٠.٦% منهم كانوا من الأفراد الذين أعمارهم من ٤١ إلى ٥٠ سنة، و ١١.٩% منهم كانوا من الأفراد الذين أعمارهم من ٥١ إلى ٦٠ سنة، بينما ١% منهم كانوا من الأفراد الذين أعمارهم أكثر من ٦٠ سنة. ٩.٩% من أفراد عينة الدراسة مؤسسين "موظفين"، و ٢٣.٨% منهم كانوا أصحاب مشاريع، و ٥١.٥% منهم كانوا عاملين بمشاريع، بينما ١٤.٩% منهم حرفيين. ١% من أفراد عينة الدراسة متوسط دخلهم الشهري أقل من ألف جنيه، و ٧.٩% منهم كان متوسط دخلهم الشهري من ألف إلى ٥ آلاف جنيهات، و ٣٢.٧% منهم كان متوسط دخلهم الشهري من ٦ إلى ١٠ آلاف جنيهات، و ٤١.٦% منهم كان متوسط دخلهم الشهري من ١١ إلى ١٥ آلاف جنيهات، و ٧.٩% منهم كان متوسط دخلهم الشهري من ١٦ إلى ٢٠ ألف جنيهها، بينما ٨.٩% منهم كان متوسط دخلهم الشهري أكثر من ٢٠ آلاف جنيهها. ٨.٩% من أفراد عينة الدراسة يعيشون في الريف، بينما ٩١.١% منهم يعيش في الحضر. ١١.٩% من أفراد عينة الدراسة يسكنون في تملك، بينما ٨٨.١% منهم يسكن في إيجار. ٦.٩% من أفراد عينة الدراسة يقيمون من أقل من عام، و ٧٣.٣% منهم يقيمون من فترة من ١ إلى ٥ أعوام، و ١٧.٨% منهم يقيمون من فترة من ٦ إلى ١٠ أعوام، بينما ٢% منهم يقيم من أكثر من ١٠ أعوام، كما هو مبين من الرسوم التالية.

الشكل (١) توزيع عينة الدراسة





## ٦-توصيف محاور الدراسة

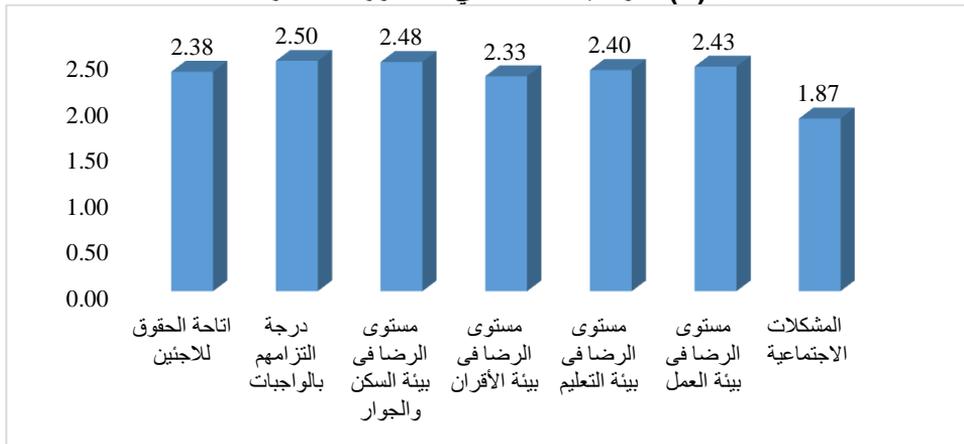
جدول (5)التوصيف الاحصائي لمحاور أداة الدراسة

المحور	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الموافقة	الاتجاه العام
اتاحة الحقوق للاجئين	2.38	0.36	79%	نعم
درجة التزامهم بالواجبات	2.50	0.47	83%	نعم
مستوى الرضا فى بيئة السكن والجوار	2.48	0.42	83%	نعم
مستوى الرضا فى بيئة الأقران	2.33	0.42	78%	نعم
مستوى الرضا فى بيئة التعليم	2.40	0.43	80%	نعم
مستوى الرضا فى بيئة العمل	2.43	0.41	81%	نعم
المشكلات الاجتماعية	1.87	0.47	62%	محايد
الاستبيان ككل	2.34	0.42	78%	نعم

من الجدول السابق يتضح أن مقياس اتاحة الحقوق (الرسمية) قد حصل على متوسط ٢.٣٨ باتجاه عام " نعم"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ٢.٠١ و ٢.٥٦ و اتجاه عام يتراوح بين " نعم " و " إلى حد ما "، كما يتضح أن مقياس اداء الواجبات قد حصل على متوسط ٢.٥٠ باتجاه عام " نعم"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ٢.٣٦ و ٢.٦٥ و اتجاه عام " نعم"،

ويتضح أن مقياس مستوى الرضا ( في بيئة السكن والجوار ) قد حصل على متوسط ٢.٤٨ باتجاه عام " نعم"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ٢.٢٢ و ٢.٦٧ و اتجاه عام " نعم " و " إلى حد ما"، ويتضح أن مقياس مستوى الرضا ( في بيئة الأقران ) قد حصل على متوسط ٢.٣٣ باتجاه عام " إلى حد ما"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ١.٨٦ و ٢.٦٨ و اتجاه عام " نعم " و " إلى حد ما"، وايضاً يتضح أن مقياس مستوى الرضا (في بيئة التعليم) قد حصل على متوسط ٢.٤٠ باتجاه عام " نعم"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ٢.٢٤ و ٢.٦٢ و اتجاه عام " نعم " و " إلى حد ما"، كما يتضح أن مقياس مستوى الرضا (في بيئة العمل) قد حصل على متوسط ٢.٤٣ باتجاه عام " نعم"، والغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ٢.٢٠ و ٢.٥٥ و اتجاه عام " نعم " و " إلى حد ما"، ويتضح أن حصل مقياس المشكلات التي تواجه السوريين في مصر على متوسط ١.٨٧ باتجاه عام "إلى حد ما"، الغالبية العظمى لأفراد عينة الدراسة أجابوا بـ"نعم" على العبارات بمتوسط يتراوح بين ١.٧٦ و ٢.٢٦ و اتجاه عام " إلى حد ما"، والشكل التالي يوضح تلك الإحصاءات كما يلي:

شكل (٢) التوصيف الإحصائي لمحاور أداة الدراسة



## رابعاً: الإطار التحليلي ومناقشة النتائج

### (١) تحليل النتائج في ضوء الفروض

تناقش الدراسة عدد من الفرضيات الهامة وهي:

١. يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين وبين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار)
  ٢. يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين وبين درجة التزامهم بالواجبات.
  ٣. يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة حقوق اللاجئين وانخفاض المشكلات الاجتماعية.
  ٤. يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) ودرجة التزامهم بالواجبات.
  ٥. توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) و المشكلات الاجتماعية.
  ٦. توجد فروق في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً (للنوع، مدة الإقامة، نمط محل السكن، وطبيعة العمل).
- وسوف نناقش الفرضيات كما يلي:

**الفرضية الأولى:** يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين وبين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) للإجابة علي الفرضية الأولى نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض وللتأكد من صحة تطبيق نماذج الانحدار.

**جدول (6) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

مستوى الرضا في بيئة العمل	مستوى الرضا في بيئة التعليم	مستوى الرضا في بيئة الأقران	مستوى الرضا في بيئة السكن والجوار	معامل ارتباط بيرسون	إتاحة الحقوق للاجئين
.541**	.739**	.481**	.401**		
0.000	0.000	0.000	0.000	الدالة الإحصائية	

- يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين المحاور ، ومن خلالها نتعرف علي العلاقة بين المتغيرات وبعضها ، حيث جاءت النتائج لتدل علي ما يلي:
- توجد علاقة ارتباط طردية موجبة بين إتاحة الحقوق للاجئين ومستوى الرضا في بيئة السكن والجوار ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٤٠١ وذلك عند مستوي دلالة إحصائية ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥ .
  - توجد علاقة ارتباط طردية موجبة بين إتاحة الحقوق للاجئين ومستوى الرضا في بيئة الأقران، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٤٨١ وذلك عند مستوي دلالة إحصائية ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥ .
  - توجد علاقة ارتباط طردية موجبة بين إتاحة الحقوق للاجئين ومستوى الرضا في بيئة التعليم، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٧٣٩ وذلك عند مستوي دلالة إحصائية ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥ .

- توجد علاقة ارتباط طردية موجبة بين إتاحة الحقوق للاجئين ومستوى الرضا في بيئة العمل، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٥٤١ وذلك عند مستوي دلالة إحصائية ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥.
- ونعرض نماذج الانحدار الخطي البسيط للإجابة علي فرضية الدراسة كما يلي:

جدول (7) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

المتغيرات	معامل الارتباط	قيمة معامل التحديد	قيمة (F)	قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (B)	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة
الثابت	.618a	0.382	61.093	.000b	0.90	4.58	0.000
إتاحة الحقوق للاجئين					0.64	7.82	0.000

يوضح جدول نتائج الانحدار الخطي البسيط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو ٠.٦١٨ وبالتالي نجد أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين و مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار)، ونجد أن معامل التحديد يساوي (٠.٣٨٢)، وهي تعني أن نموذج الانحدار نجح في تفسير نحو ٣٨% من التغير في المتغير التابع، ونجد ان قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥، مما يعني وجود تأثير ذات دلالة احصائية لإتاحة الحقوق للاجئين علي مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار)، وتبين أن كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة ازداد مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) بمقدار ٠.٦١٨.

**الفرضية الثانية:** يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين وبين درجة التزامهم بالواجبات. للإجابة علي الفرضية الثانية نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض وللتأكد من صحة تطبيق نماذج الانحدار.

جدول (8) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

درجة التزامهم بالواجبات	إتاحة الحقوق للاجئين	معامل ارتباط بيرسون	إتاحة الحقوق للاجئين
.494**	1	معامل ارتباط بيرسون	إتاحة الحقوق للاجئين
0.000		الدلالة الإحصائية	

يتضح من الجدول السابق قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومنها نتعرف علي العلاقة بين المتغيرات وبعضها ، حيث جاءت النتائج لتدل علي ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط طردية موجبة بين إتاحة الحقوق للاجئين و درجة التزامهم بالواجبات، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٤٩٤ وذلك عند مستوي دلالة إحصائية ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥.

ونعرض نماذج الانحدار الخطي البسيط للإجابة علي فرضية الدراسة كما يلي:

**جدول (9) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (0.05).**

مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	قيمة (B)	قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (F)	قيمة معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغيرات
0.001	3.44	0.951	.000b	31.881	0.244	.494a	الثابت
0.000	5.65	0.649					إتاحة الحقوق للاجئين

يوضح الجدول السابق نتائج الانحدار الخطي البسيط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو 0.494 وبالتالي نجد أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة احصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين ودرجة التزامهم بالواجبات، ونجد أن معامل التحديد يساوي (0.244)، وهي تعني أن نموذج الانحدار نجح في تفسير نحو 24% من التغير في المتغير التابع، ونجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، مما يعني وجود تأثير ذات دلالة احصائية لإتاحة الحقوق للاجئين علي درجة التزامهم بالواجبات، وتبين أن كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة ازدادت درجة التزامهم بالواجبات بمقدار 0.649.

**الفرضية الثالثة:** يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين إتاحة حقوق اللاجئين وانخفاض المشكلات الاجتماعية. وللإجابة علي الفرضية الثانية نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض وللتأكد من صحة تطبيق نماذج الانحدار.

**جدول (10) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

المشكلات الاجتماعية	إتاحة الحقوق للاجئين		
-0.1278	1	معامل ارتباط بيرسون	إتاحة الحقوق للاجئين
0.027		الدلالة الإحصائية	

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين المحاور، ومن خلالها نتعرف علي العلاقة بين المتغيرات وبعضها، حيث جاءت النتائج لتدل علي ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية سالبة بين إتاحة الحقوق للاجئين و المشكلات الاجتماعية، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو 0.1278 - وذلك عند مستوي دلالة إحصائية 0.027 أي أقل من 0.05.

ونعرض نماذج الانحدار الخطي البسيط للإجابة علي فرضية الدراسة كما يلي:

**جدول (11) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (0.05).**

مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	قيمة (B)	قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (F)	قيمة معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغيرات
0.000	7.11	2.276	.027b	1.644	0.016	.128a	الثابت
0.027	-1.28	-0.171					إتاحة الحقوق

يوضح جدول نتائج الانحدار الخطي البسيط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو 0.128 وبالتالي نجد أنه توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة احصائية بين إتاحة الحقوق للاجئين و المشكلات الاجتماعية، ونجد أن معامل

التحديد يساوي (٠.٠١٦)، وهي تعني أن نموذج الانحدار نجح في تفسير نحو ٢% من التغير في المتغير التابع، ونجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥، مما يعني وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لإتاحة الحقوق للاجئين علي درجة التزامهم بالواجبات، وتبين أن كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة انخفضت درجة التزامهم بالواجبات بمقدار ٠.١٧١.

**الفرضية الرابعة:** يوجد تأثير إيجابي ذات دلالة إحصائية بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) ودرجة التزامهم بالواجبات. وللإجابة علي الفرضية الرابعة نختبر وجود ارتباط ذات دلالة إحصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض وللتأكد من صحة تطبيق نماذج الانحدار.

جدول (١٢) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

درجة التزامهم بالواجبات	مستوي الرضا		
.420**	1	معامل ارتباط بيرسون	مستوي الرضا
0.000		الدلالة الإحصائية	

يتضح من خلال الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف علي العلاقة بين المتغيرات وبعضها ، فجاءت النتائج لتدل علي ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط طردية موجبة بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) و درجة التزامهم بالواجبات، فبلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٤٢٠ . عند مستوي دلالة ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥ .

ونعرض نماذج الانحدار الخطي البسيط للاجابة علي فرضية الدراسة كما يلي:

جدول (١٣) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (٠.٠٥).

مستوى الدلالة	قيمة T المحسوبة	قيمة (B)	قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (F)	قيمة معامل التحديد	معامل الارتباط	المتغيرات
0.000	4.24	1.203	.000b	21.204	0.176	.420a	الثابت
0.000	4.60	0.536					مستوي الرضا

يوضح الجدول نتائج الانحدار الخطي البسيط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو ٠.٤٢٠ وبالتالي نجد أنه توجد علاقة ارتباط طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوي الرضا و درجة التزامهم بالواجبات، ونجد أن معامل التحديد يساوي (٠.١٧٦)، وهي تعني أن نموذج الانحدار نجح في تفسير نحو ١٨% من التغير في المتغير التابع، ونجد ان قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥، مما يعني وجود تأثير ذات دلالة إحصائية لمستوي الرضا علي درجة التزامهم بالواجبات، وتبين أن كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة ازدادت درجة التزامهم بالواجبات بمقدار ٠.٥٣٦.

**الفرضية الخامسة:** توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، الجوار) والمشكلات الاجتماعية. للإجابة علي الفرضية الخامسة نختبر وجود ارتباط ذات دلالة احصائية بين محاور الدراسة وذلك من خلال مصفوفة الارتباط بين المتغيرات وبعضها البعض وللتأكد من صحة تطبيق نماذج الانحدار.

**جدول (١٤) مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة**

المشكلات الاجتماعية	مستوي الرضا		
-0.422**	1	معامل ارتباط بيرسون	مستوي الرضا
0.000		الدلالة الإحصائية	

يتضح من الجدول قيم الارتباط بين محاور الدراسة، ومن خلالها نتعرف علي العلاقة بين المتغيرات وبعضها البعض، حيث جاءت النتائج لتدل علي ما يلي:

- توجد علاقة ارتباط عكسية سالبة بين مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، الجوار) و المشكلات الاجتماعية، فقيمة معامل ارتباط بيرسون نحو ٠.٤٢٢- وذلك عند مستوي دلالة إحصائية ٠.٠٠٠ أي أقل من ٠.٠٥.

ونعرض نماذج الانحدار الخطي البسيط للإجابة علي فرضية الدراسة كما يلي:

**جدول (١٥) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط عند مستوى دلالة (٠.٠٥).**

المتغيرات	معامل الارتباط	قيمة معامل التحديد	قيمة (F)	قيمة الدلالة الإحصائية	قيمة (B)	قيمة T المحسوبة	مستوي الدلالة
الثابت					3.189	11.08	0.000
مستوي الرضا	.422a	0.178	21.456	.000b	-0.547	-4.63	0.000

يوضح الجدول نتائج الانحدار الخطي البسيط، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط نحو ٠.٤٢٢ وبالتالي نجد انه توجد علاقة ارتباط عكسية ذات دلالة احصائية بين مستوي الرضا و المشكلات الاجتماعية، فمعامل التحديد يساوي (٠.١٧٨)، وهي تعني أن نموذج الانحدار نجح في تفسير نحو ١٨% من التغير في المتغير التابع، ونجد أن قيمة الدلالة الإحصائية أقل من ٠.٠٥، أي وجود تأثير ذات دلالة لمستوي الرضا علي المشكلات الاجتماعية، وتبين أن كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة انخفضت المشكلات الاجتماعية بمقدار ٠.٥٤٧.

**الفرضية السادسة:** توجد فروق في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً (للنوع، مدة الإقامة، نمط محل السكن، وطبيعة العمل).

**جدول (١٦) نتائج اختبار ت لعينتين مستقلتين لتحديد الفروق في مستويات الرضا وفقاً للنوع**

المحور	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ت T-Test	مستوي مغنوية ت (P value)
عبارات لقياس مستوى الرضا ( في بيئة السكن )	ذكر	84	2.512	0.392	١.٢٥٧	٠.٢٢٣
	انثى	17	2.346	0.516		
عبارات لقياس مستوى الرضا ( في بيئة الأقران )	ذكر	84	2.319	0.408	٠.٤٧٢-	٠.٦٤٢

		0.472	2.377	17	انثى	
٠.٢٥٥	١.١٧٠-	0.406	2.371	84	ذكر	عبارات لقياس مستوى الرضا (فى بيئة التعليم)
		0.507	2.524	17	انثى	
٠.٤٦٣	٠.٧٤٦-	0.411	2.420	84	ذكر	عبارات لقياس مستوى الرضا (فى بيئة العمل)
		0.413	2.502	17	انثى	

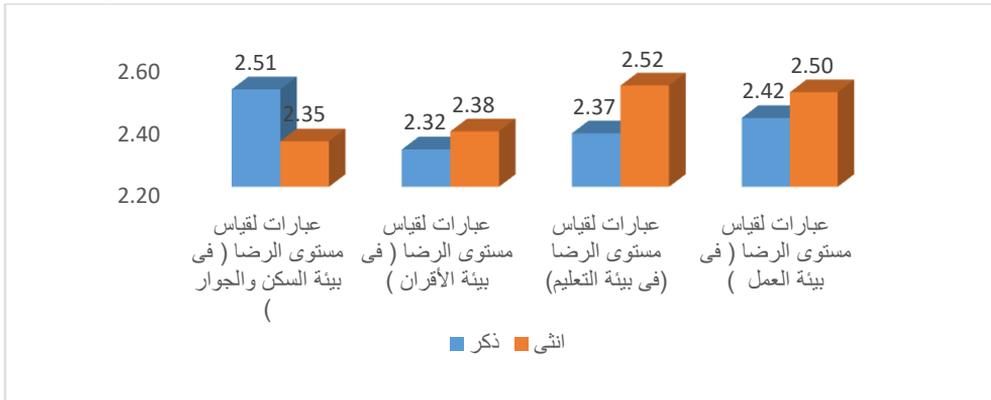
الفرض الصفري: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع

الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع

يتضح من الجدول ما يلي :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين فى بيئة السكن والجوار بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٢٢٣) وهي أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين فى بيئة الأقران بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٦٤٢) وهي أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين فى بيئة التعليم بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع، قيمة الدلالة (٠.٢٥٥) أكبر من (٠.٠٥)، فنقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين فى بيئة العمل بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٤٦٣) وهي أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

شكل (٣)الوسط الحسابي لمستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً للنوع



جدول (١٧) اختبار تحليل التباين (ANOVA) لتحديد الفروق في مستويات الرضا وفقاً لمدة الإقامة

المحور	الجنس	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ANOVA	مستوى معنوية (P value) ت
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة السكن والجوار)	أقل من عام	7	2.536	0.742	2.504	0.037
	من ١ - ٥ أعوام	74	2.451	0.352		
	من ٥ - ١٠ أعوام	18	2.660	0.435		
	١٠ أعوام فأكثر	2	1.938	0.795		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة الأقران)	أقل من عام	7	2.440	0.565	2.669	0.019
	من ١ - ٥ أعوام	74	2.264	0.393		
	من ٥ - ١٠ أعوام	18	2.556	0.409		
	١٠ أعوام فأكثر	2	2.333	0.236		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة التعليم)	أقل من عام	7	2.299	0.577	2.492	0.015
	من ١ - ٥ أعوام	74	2.346	0.401		
	من ٥ - ١٠ أعوام	18	2.636	0.394		
	١٠ أعوام فأكثر	2	2.455	0.643		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة العمل)	أقل من عام	7	2.549	0.401	4.542	0.005
	من ١ - ٥ أعوام	74	2.350	0.382		
	من ٥ - ١٠ أعوام	18	2.709	0.412		
	١٠ أعوام فأكثر	2	2.654	0.490		

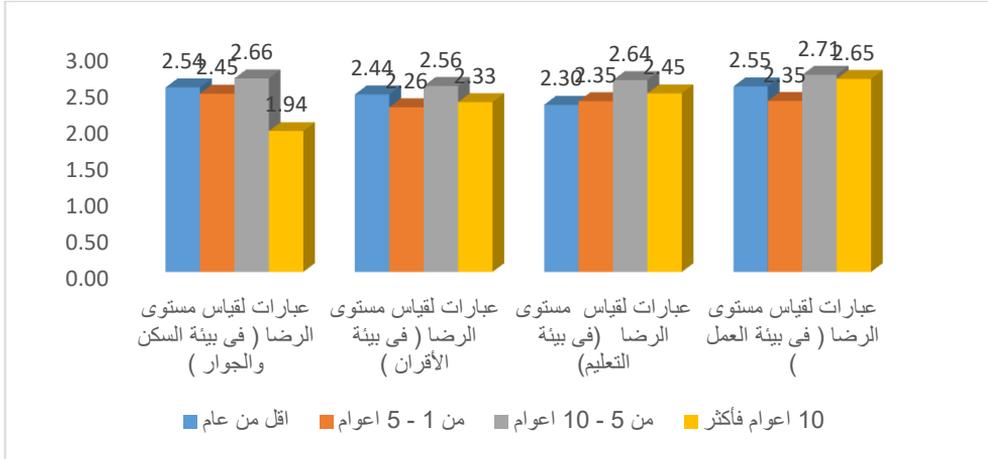
الفرض الصفري: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة

الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة

يتضح من الجدول ما يلي :

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة السكن بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة، وقيمتها (٠.٠٣٧) أقل من (٠.٠٥)، فنرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة الأقران بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة، فقيمة الدالة (٠.٠١٩) أقل من (٠.٠٥)، فنرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، بمستويات الرضا في بيئة التعليم بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة، فقيمة الدالة (٠.٠١٥) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة العمل بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة، فقيمة الدالة (٠.٠٠٥) أقل من (٠.٠٥)، نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.

شكل (٤) الوسط الحسابي لمستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لمدة الإقامة



جدول (١٨) نتائج اختبارات لعينتين مستقلتين لتحديد الفروق في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن

المحور	نمط محل السكن	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبارات T-Test	مستوى معنوية ت (P value)
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة السكن والجوار)	تمليك	12	2.469	0.440	-0.133	0.894
	ايجار	89	2.486	0.417		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة الأقران)	تمليك	12	2.549	0.305	1.967	0.042
	ايجار	89	2.300	0.423		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة التعليم)	تمليك	12	2.750	0.401	3.201	0.002
	ايجار	89	2.349	0.408		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة العمل)	تمليك	12	2.712	0.370	2.064	0.012
	ايجار	89	2.397	0.403		

الفرض الصفري: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن

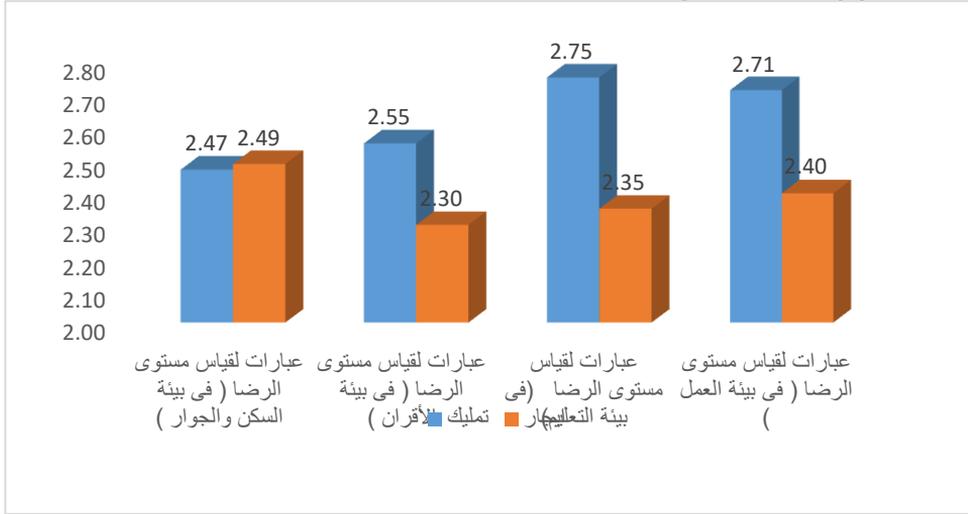
الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن

يتضح من الجدول ما يلي :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة السكن والجوار بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٨٩٤) وهي أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة الأقران بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٤٢) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة التعليم بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.002) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (0.05)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة العمل بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط محل السكن، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (0.012) وهي أقل من (0.05)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.

شكل (5) الوسط الحسابي لمستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لنمط السكن



جدول (19) نتائج اختبار تحليل التباين (ANOVA) لتحديد الفروق في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل

المحور	طبيعة العمل	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار ANOVA	مستوى معنوية (P value)
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة السكن والجوار)	مؤسسي	10	2.413	0.425	1.234	0.302
	صاحب مشروع	24	2.609	0.403		
	عامل بمشروع	52	2.474	0.383		
	حرفي	15	2.367	0.531		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة الأقران)	مؤسسي	10	2.317	0.337	5.444	0.002
	صاحب مشروع	24	2.566	0.359		
	عامل بمشروع	52	2.301	0.394		
	حرفي	15	2.056	0.463		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة التعليم)	مؤسسي	10	2.427	0.312	4.595	0.005
	صاحب مشروع	24	2.595	0.446		
	عامل بمشروع	52	2.385	0.410		
	حرفي	15	2.103	0.359		
عبارات لقياس مستوى الرضا (في بيئة العمل)	مؤسسي	10	2.369	0.399	2.339	0.078
	صاحب مشروع	24	2.583	0.439		
	عامل بمشروع	52	2.433	0.402		
	حرفي	15	2.241	0.338		

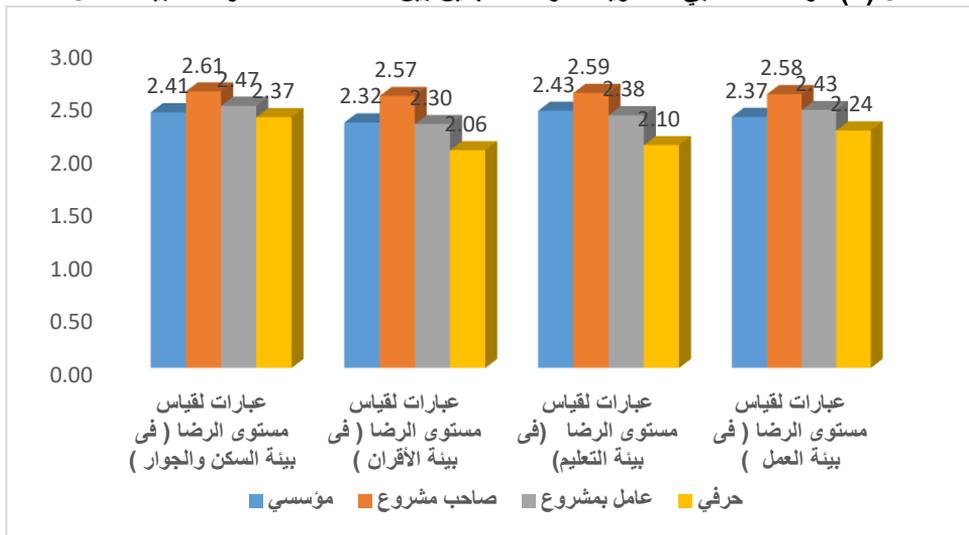
الفرض الصفري: لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل

الفرض البديل: توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل

يتضح من الجدول ما يلي :

- لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة السكن والجوار بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٣٠٢) وهي أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة الأقران بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٠٢) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة التعليم بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٠٥) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبالتالي نرفض الفرض الصفري ونقبل الفرض البديل.
- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة العمل بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل، حيث قيمة الدلالة الإحصائية (٠.٠٧٨) وهي أكبر من (٠.٠٥)، وبالتالي نقبل الفرض الصفري ونرفض الفرض البديل.

شكل (٦) الوسط الحسابي لمستويات الرضا للاجئين بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل



**٢) مناقشة النتائج فى ضوء الدراسات السابقة : حيث اتضح من مناقشة فروض الدراسة عدة نتائج هى :**

**١/٢) تبين أن إتاحة الحقوق ومستوى رضا اللاجئين عن الأوضاع المعيشية فى البيئات المتعددة ، والالتزام بالواجبات ، والمشكلات ، ساعدت جميعها فى تحديد مستوى القبول الاجتماعى لهم فى المجتمع المصرى .**

وهذا يتفق مع بعض دراسات محور القبول الاجتماعى للاجئين، ومنها دراسة (Müller & WeberK, 2019) التى أكدت أن السياسات التى تدعم التعليم والتدريب المهني تسهم فى تحسين قبول اللاجئين. وأن الاندماج الثقافى يزيد من التفاعل الإيجابي بين اللاجئين والسكان المحليين. كما أن الدول التى لديها برامج دعم قوية تحقق مستويات أعلى من الاندماج والقبول. وفى نفس السياق أكدت دراسة (Smith & Gonzalez, 2018) على أن القضاء على البطالة والتفاوت فى الدخل، تؤثر بشكل كبير على مستوى قبول اللاجئين. وأن المجتمعات التى لديها مستوى أعلى من التعليم تميل إلى أن تكون أكثر قبولاً للاجئين. كما أن الاستقرار السياسى يلعب دوراً مهماً فى قبول اللاجئين. وأيضاً أكدت دراسة (Brown & Lee, 2020)، على أن المخاوف الاقتصادية والأمنية من الأسباب الرئيسية لرفض اللاجئين. كما أكدت دراسة (Adams & Thompson, 2022)، أن المجتمعات التى تستثمر فى برامج الاندماج تحقق نتائج أفضل فى قبول اللاجئين. وأن التفاعل المباشر بين اللاجئين والسكان المحليين يعزز من الفهم المتبادل والقبول. و يلعب الدعم المجتمعي والمؤسسي وإتاحة الحقوق دوراً حاسماً فى نجاح القبول الاجتماعى.

**٢/٢) تبين أنه كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة ازداد مستوي رضاهم عن (التعليم، السكن، العمل، والجوار) بمقدار ٠.٦١٨. وهذا يشير إلى فاعلية الإطار القانونى لحقوق الاجئين فى مصر ، تلك الذى يتبلور فى عدة قوانين واتفاقيات دولية تلتزم بها مصر وتشارك فى جهود المجتمع الدولى لحماية حقوق اللاجئين وتحقيق التوازن بين الالتزامات الوطنية والعالمية : هى :**

- الدستور المصرى : ويضمن حقوق الأفراد بما فيها حق اللجوء ويتعهد بحماية حقوق لإنسان بشكل عام .

- القانون رقم ٢٠ لسنة ٢٠١٤ بشأن الهجرة واللجوء : يحدد القوانين المتعلقة بالهجرة واللجوء ويعطى تعريفاً للفرق بين المفهومين.
  - اتفاقية جنيف ١٩٥١ وبروتوكول جنيف ١٩٦٧: نعتزف مصر بالحقوق المنصوص عليها فيهما لكونها احد الدول المنضمة لهما.
  - اتفاقية الأمان العربية ١٩٧٤: لكونها اطاراً إقليمياً لحماية حقوق اللاجئين فى الدول العربية.
  - اتفاقية اديس أبابا ١٩٨٢ : التى تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول الافريقية فى مجال اللجوء وحماية اللاجئين.
  - اللوائح الصادرة عن المفوضية العليا للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNHCR) لما لها من دور فى الدعم والمساعدة للجهات المعنية.
- وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات فى محور الحماية الاجتماعية للاجئين، فقد أوضحت دراسة (العربى، ٢٠٢٢) أن الأمان والاستقرار لعبا دوراً مهماً فى

اختيار مصر محطة آمنة للهجرة والاستقرار فيها من قبل اللاجئين. كما أكدت نتائج دراسة (عثمان، ٢٠٢٢) أن اللاجئين في مصر قد حازوا على اهتمام إنساني أخلاقي ديني بجانب فرضية القوانين وجبرية التشريعات وإيلائهم اهتماماً إنسانياً في المقام الأول، ثم وضع أطر تشريعية لحفظ وحماية حقوق اللاجئين. (٣/٢) تبين أنه كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة ازدادت درجة التزامهم بالواجبات بمقدار ٠.٦٤٩. ويُفسر ذلك في ضوء أن نيل الحقوق يساعد الأفراد على الالتزام بواجباتهم نحو المجتمع المصري، واحترام قيم وعادات وقوانين المجتمع المضيف الذي قدم لهم الرعاية وكفل لهم الحماية من الاضطهاد والخوف الذي عانوه في مجتمعاتهم الأصلية.

(٤/٢) تبين أنه كلما ازدادت درجة إتاحة الحقوق للاجئين بوحدة واحدة انخفضت المشكلات الاجتماعية بمقدار ٠.٥٤٧. وهذه النتيجة تختلف مع بعض نتائج الدراسات في محور آليات التعامل مع المشاكل والصعوبات التي يعانونها، حيث تؤكد دراسة (Miriam, 2008) وجود صعوبة في اللغة وانهايار الأمل والطموحات، فضلاً عن مشاكل الاستيطان، ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف المجتمع المضيف حيث لم يتفقا في المجتمع المصري كمجتمع للدراسة. كما اختلفت مع نتائج دراسة (مشعل، ٢٠١٠) عن ارتفاع معدلات البطالة بين اللاجئين نظراً لقلّة فرص العمل وقد يرجع الاختلاف إلى اختلاف المجال الزمني للدراسة فقد شهد المجتمع المصري مؤخراً تنمية اقتصادية نوعاً ما أفضل مما كان عليه عام ٢٠١٠. كما اختلفت مع نتائج دراسة (عبد الله، ٢٠١٨) على أنهم يواجهون صعوبات كبيرة في الحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم. وأن التمييز الاجتماعي والثقافي أثر على اندماج اللاجئين في المجتمع المصري. ويرجع هذا الاختلاف إلى اختلاف نوع العينة، حيث شملت تنوعات مختلفة من جنسيات متعددة ربما لم تتمكن من الاندماج في المجتمع المصري، بينما ركزت الدراسة الحالية على السوريين فقط الذين تقترب ثقافتهم من الثقافة المصرية نوعاً ما. بينما تتفق هذه النتيجة مع دراسة (ابراهيم، ٢٠٢٠) التي أكدت على أن تقييم مستوى اندماج اللاجئين الأفارقة في المجتمع المصري يتضمن تحليل التحديات والعقبات التي تواجههم. كما تتفق مع دراسة (سامي، ٢٠٢١) التي تؤكد على أن حجم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية يرتبط بوجود الحقوق ويلعب دوراً كبيراً في تشكيل مواقف القبول أو الرفض للمجتمعات.

(٥/٢) لا يؤثر النوع على مستوى الرضا، بينما تؤثر كل من مدة الإقامة ونمط محل السكن على مستوى الرضا، حيث لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مستويات الرضا للاجئين وفقاً للنوع، بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، وفقاً لمدة الإقامة، ووفقاً لنمط محل السكن.

(٦/٢) لا تؤثر بيئة العمل على علاقات الجوار بينما يؤثر مستوى الرضا على بيئة السكن والأقران والعمل والتعليم. كما تبين من التحليل فإنه لا توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة السكن والجوار بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل. بينما توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى (٠.٠٥)، في مستويات الرضا للاجئين في بيئة الأقران وبيئة التعليم وبيئة العمل بين الفئات المختلفة وفقاً لطبيعة العمل.

### **3) تفسير النتائج في ضوء قضايا منظور النسق العالمي:**

**١/٣) تتسم المجتمعات التي لديها تنوع ثقافي بان لديها قبول للآخر "اللاجئ":** حيث تؤكد الدراسة الراهنة أن المجتمع المصري لديه قبولاً للآخر "اللاجئ" نظراً لما لديه من قدرة هائلة على التعامل مع التنوعات الثقافية. فتلك المجتمعات تميل إلى أن تكون أكثر تقبلاً واحتواءً للاجئين. إتفاقاً مع دراسة (Garber,2020) حول تأثيرات اللجوء التكامل في المجتمعات المضيفة وتأثير التحولات الاجتماعية للمجتمعات المتعددة الثقافات على حفظ الهويات للذين يخضعون لعمليات اللجوء.

**٢/٣) أهمية مبدأ حقوق الإنسان "اللاجئ" كما يحدده النسق العالمي:** أكدت الدراسة الراهنة على أهمية هذا المبدأ في تحقيق الحماية والرعاية من خلال فاعلية السياسات التي تتيح الاندماج والتعايش والتضامن وتزيد من مستوى رضا اللاجئين في المجتمع المضيف. وهذا يتفق مع دراسة (Whitman,2002) التي أكدت على تأثيرات النزوح على حياة الأطفال اللاجئين. وأوصت بضرورة منح الأطفال وضعاً قانونياً يمتنعهم بالحقوق والحماية على قدم المساواة مع أطفال البلد المضيف، وعدم تعرضهم للاحتجاز والاعتقال، وتوفير أماكن للرعاية والخدمات الصحية، التشريعات المنفتحة التي تضمن العودة الآمنة للأطفال. كما أكدت دراسة (Bourgois,2003) على تأثيرات اللجوء على المجتمعات والهويات. نظراً لتأثيرات التمييز الاجتماعي والاقتصادي على حياة الأفراد اللاجئين.

**٤/3) تساعد العولمة في كيفية التعامل مع قضايا اللاجئين:** حيث تؤكد الدراسة أن المجتمع المصري يتعامل مع الآخر "اللاجئ" بشكل يواكب قضايا العولمة بتوفير سياسات تساعد على التبادل والتكامل والتكيف والاندماج والتضامن والحوكمة، وهو ما تؤكدته دراسة (Nethersole,2001) حول تأثير العولمة والتحولات الاقتصادية والسياسية على حركات اللاجئين التي أسهمت في فهم تأثير السياسات في النسق العالمي والعلاقات الدولية وكيفية تأثيرها على الأفراد والمجتمعات في سياق العولمة.

**٥/٣) يساعد مبدأ التكامل والتبادل في تحقيق مستوى مرتفع من القبول الاجتماعي للاجئين:** حيث تؤكد الدراسة على تحقيق التكامل بين المجتمع المضيف "مصر" واللاجئين والنسق العالمي من خلال تبني مصر سياسات تتيح التبادل بين السكان المحليين واللاجئين كما تتيح لهم الحقوق في البيئات المتنوعة أثناء التعاملات الحياتية، وهو ما يتفق مع دراسة (Betts & Collier,2017). حول تحليل الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة اللجوء، والتأكيد على أن السياق الاجتماعي العالمي يؤثر في تكامل اللاجئين مع المجتمعات الجديدة. وكذلك دراسة (Vickers,2017) التي أكدت على التفاعلات الاجتماعية بين اللاجئين والسكان المحليين وعلاقة ذلك بالسياق العالمي من قضايا التضامن والتكامل والاندماج. وهو ما يتفق أيضاً مع دراسة (Green & Susan, 2021) التي أكدت على أن تدفقات اللاجئين يمكن أن تساهم في النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وأن اللاجئين غالباً ما يشغلون الوظائف التي يرفضها السكان المحليون، مما يسهم في نمو الاقتصاد، بالإضافة إلى أن الاندماج الفعال والسياسات الداعمة تقللان من الأعباء الاقتصادية المحتملة.

#### ٤) توصيات الدراسة

##### ١/٤) توصيات على الصعيد الخارجى "العالمى"

- التوجه لاشتراك مصر مع المجتمع العالمى نحو تحسين السياسات والتشريعات العالمية التى تضمن المزيد من فرص التعليم والتوظيف للاجئين : بتوفير فرص تعليمية ومهنية أفضل وتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك عقد المزيد من الاتفاقيات وإبرام الصكوك لتقليل التحيزات والعنصرية والعنف فى المجتمع العالمى .
- تعزيز الفهم المتبادل بتمكين اللاجئين والبلد المضيف من فهم ثقافة التنوع.
- انشاء تبادل ثقافى دولى : من خلال تنظيم برامج ومراكز لتبادل الخبرات والموارد و لتعزيز العلاقات الدولية وبناء جسور تواصل وتعاون بين اللاجئين والمجتمعات الدولية ،مما يعزز من موقف اللاجئين على المستوى العالمى.
- زيادة التعاون مع منظمات دولية مثل الأمم المتحدة ، اليونسكو، الاتحاد الأوروبى لضمان الدعم المالى والتقنى وتشجيع التفاعل الدولى.
- عقد ورش عمل ومؤتمرات دولية تجمع بين اللاجئين والمختصين لمناقشة القضايا المشتركة وتبادل الأفكار .
- تشجيع مشاركة اللاجئين بالمنتديات العالمية لقضايا اللاجئين وحقوق الانسان.
- عقد شراكات تعليمية دولية بشأن اللاجئين: اى توفير منح دراسية وفرص تدريب دولية للاجئين السوريين من قبل البلدان المضيضة.

##### ٢/٤) توصيات على الصعيد المحلى الداخلى

- رفع الوعى بحقوق الإنسان والعمل لرفع مستوى القبول الاجتماعى للاجئين .
- سن المزيد من التشريعات ؛ لتعزيز رفض العنصرية وخلق بيئة أكثر تسامحاً واحتراماً لحقوق الجميع.
- استحداث سياسات وبرامج تحث على التعايش السلمى بين ثقافات متعددة.
- تشجيع التكامل المجتمعى بخلق فرص للتفاعل الإيجابى وبناء علاقات جيدة بين اللاجئين والمجتمع المضيف، وتنظيم أنشطة مشتركة بين اللاجئين والسكان المحليين، مثل الفعاليات الثقافية الرياضية.
- تطوير برامج اندماج شاملة للاجئين بإنشاء مراكز تعليم اللاجئين اللغة والعادات والتقاليد والقوانين المحلية.
- إطلاق حملات إعلامية ومجتمعية توعوية، للتسامح وقبول الآخر وتسليط الضوء على الممارسات الإيجابية لهم ومشاركاتهم فى التنمية والانتاج.
- تعزيز التوعية بالتنوع الثقافى والفهم والاحترام المتبادل بين اللاجئين والمجتمع المصرى، مما يسهم فى تعزيز القبول الاجتماعى لهم .
- انشاء لجان مجتمعية لمناقشة مشاكل الآخر فى مصر ، لتعزيز الحوار بين اللاجئين والمجتمع المصرى.

## ( المصادر )

### (المراجع العربية)

- ١) العربي، حسناء، (٢٠٢٢): الأوضاع الاجتماعية والمعيشية للجاليات المهاجرة: دراسة ميدانية على عينة من السوريين بمدينة السادس من أكتوبر، المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية، مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية . القاهرة.
- ٢) جيدنز، أنتوني (٢٠٠٣): عالم جامع : كيف تعيد العولمة تشكيل حياتنا ؟، ترجمة: عباس كاظم، حسن كاظم، المركز الثقافي العربي للنشر، لبنان.
- ٣) جيدنز، أنتوني (٢٠٠٦): مقدمة نقدية في علم الاجتماع، ترجمة : أحمد زايد، محمد محي الدين، محمد الجوهري، عدلي السمري، الطبعة الثانية، مطبوعات مراكز البحوث والدراسات الاجتماعية للنشر، القاهرة.
- ٤) تيماشيف، نيقولا (بدون سنة نشر): نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها، ترجمة: محمد عودة وآخرون.
- ٥) حسين، حوته، (٢٠٢٠): دراسة ميدانية على عينة من طلاب كليات القمة بجامعة بني سويف المحددات الاجتماعية والاقتصادية للتطلعات المهنية مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية ، المجلد ٢، الجرد الأول والثاني ، القاهرة.
- ٦) شعباني، مالك، (٢٠١٥): والرشتاين و النسق العالمي: محاولة لتفسير وفهم حركة الواقع الاجتماعي في البلدان النامية، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد ١٥، جامعة بسكرة، الجزائر، ص ٢٦.
- ٧) زايد، أحمد، (٢٠١١): علم الاجتماع، النظريات الكلاسيكية والنقدية، مكتبة الزعيم، القاهرة.
- ٨) حجازي ، عبد الباسط حجازي، (٢٠١٥): مصطلحات علم الاجتماع، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.
- ٩) زايد، أحمد، (٢٠١٠) : قاموس علم الاجتماع، دار الشروق، مصر.
- ١٠) جليبي، على (٢٠٠٥): تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية.
- ١١) عثمان، حمادة رجب (٢٠٢٢): اليات التخطيط الاجتماعي لتحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين في مصر، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للاخصائين الاجتماعيين، أكتوبر، مجلد ٧٤، العدد ٣ . جامعة أسوان.
- ١٢) العماد، أحمد علي ، وآخرون، (٢٠٢٢): طلبات اللجوء وأهمية إجراءات تسجيل اللاجئين، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية العدد ٥٢ المجلد ٩ يناير- مارس، جامعة الأندلس، الأندلس.
- ١٣) عبد الله، محمد ، (٢٠١٨): التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اللاجئين في مصر، جامعة القاهرة.
- ١٤) أحمد، سارة ، (٢٠١٩): التكيف الاجتماعي والثقافي للاجئين السوريين في مصر، مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
- ١٥) إبراهيم، ليلي، (٢٠٢٠): الاندماج الاجتماعي للاجئين الأفارقة في المجتمع المصري: دراسة ميدانية، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، القاهرة .
- ١٦) سامي، أحمد (٢٠٢١): مواقف المصريين من اللاجئين: دراسة حالة للاجئين السوريين، جامعة عين شمس، القاهرة.

- ١٧) مصطفى، ندى، (٢٠٢٢): تأثير وسائل الإعلام على تصورات المجتمع المصري تجاه اللاجئين، جامعة الإسكندرية، القاهرة.
- ١٨) مشعل، عبد الواحد، (٢٠١٠): التكيف الاجتماعي والثقافي للمهاجرين العراقيين في المجتمع المصري، دراسة ميدانية بمدينة السادس من أكتوبر، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بغداد.
- ١٩) محمود، علي عبد الرؤوف عبد العاطي (٢٠١٧): الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية في الاتحاد الأوروبي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٧٣، العدد ٧٣، القاهرة.
- ٢٠) أبو العينين، محمد، (٢٠٢٠): اتجاهات علم الاجتماع: النظرية والمهنية في دراسة بنية النظام العالمي المجلة المصرية للعلوم الاجتماعية والسلوكية مجلد ٤، عدد ٨ أكتوبر، مؤسسة تواصل للدراسات والتوعية الثقافية.
- ٢١) أبو العينين، محمد، (٢٠٠٦): مناهضة العولمة: دراسة في سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية الدولية". مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، المجلد ١٩ يناير.

## ٢) التقارير

- ٢٢) صحيفة حقائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر (سبتمبر ٢٠٢٣)  
UNHCR Egypt Fact Sheet (September 2023).
- ٢٣) صحيفة حقائق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مصر (أكتوبر ٢٠٢٣)  
UNHCR Egypt Fact Sheet (October 2023)
- ٢٤) الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، المفوضية، هيكلية المؤشرات: ٢٠٢٢.

## 3)References

- 1- Muller, Anna, & WeberK, Klaus, (2019): Cultural Integration & Refugee Acceptance in Europe, Publisher: Springer, Germany.
- 2- Brown, Emily, & Lee, David, (2020): Public Perception of Refugees: A Cross-National Study, Publisher: Oxford University Press, Oxford, UK.
- 3- Green, Michael, & Johnson, Susan, (2021): Economic Impacts of Refugee Inflows on Host Societies, Publisher: Routledge
- 4- Adams, Rachel, & Thompson, Mark, (2022): Social Integration & Community Responses to Refugees: Case Studies from North America, Publisher: University of Toronto Press, America. USA.
- 5- Smith, John, & Gonzalez, Maria, (2018): Social Determinants of Refugee Acceptance: A Global Perspective, Cambridge University Press, UK.
- 6- Miriam, Stewart, (2008): Meanings Multicultural of Social Support n among Immigrant & Refugees, Journal Compilation, , No.3 Vol.46, - Blackwell Publishing, Oxford, UK.
- 7- Marmot, Michael, & Wilkinson, Richard, (2006): Social Determinants of Health, Oxford University Press, Oxford, UK.
- 8- Link, Bruce, & Phelan, Jo, (1995), Social Conditions as Fundamental Causes of Disease, Journal of Health & Social Behavior, Vol. 35, Extra Issue, American Sociological Association, Washington, USA.

- 9- Cockerham, William,(2007): Social Causes of Health & Disease, Polity Press,Cambridge, UK.
- 10- Al-Radhi, Muhammad Ali,( 2020): Asylum Between Reality & Hopes - The Middle East Region As An Examl , E-Proceeding 3rd International Conference Of The Postgraduate Students & Academics In Syariah & Law 2020 (3rd INPAC 2020) ,Approach in Solving Contemporary Issues", Faculty of Syariah & Law, Penerbit USIM, Universiti Sains Islam Malaysia : 18 November 2020.
- 11- Reingard Nethersole(2001):Models of Globalization , PMLA,Vol. 116, No. 3 ,May, pp. 638-639,Cambridge University Press , UK.
- 12- Whitman, Lois ,(2002): Children on the run Unaccompanied Refugee Minors in the United States, Human Rights ,New York , Washington , Brussels, · London.
- 13- Bourgois, Philippe, (2003): IN Search of Respect: selling crack in Barrio, Structural Analysis in the Social Sciences, 2nd Edition January 1, Cambridge University Press , UK.
- 14- Green, Stephanie Chow ,(2020): It Will Be a Weapon in My H&”: The Protective Potential of Education for Adolescent Syrian Refugee Girls in Lebanon, *Refuge: Canada's Journal on Refugees*, Vol. 36, No. 1, SYMPOSIUM: Beyond the Global Compacts, Canada.
- 15- Leon, Jason De,(2015):The L& Of Open Graves: LIVING & Dying on the Migrant Trail, First Edition 23/October, University of California ,Press, UK.
- 16- Betts, Alexander & Collier, Paul,(2017):Refuge:Transforming a Broken Refuge System,Refugee Studies Centre, Oxford Department of International Development, Oxford University, Press , Oxford, UK.
- 17- Vickersk, tom, (2017):Refuge,Capitalism & the British State: Implications for Social Workers,VOLUNTEERS & Activists , First edition 2012, Nottingham Trent University, UK.
- 18- Martuscelli, Patrícia Nabuco,(2022):Solidarity in the Time of COVID-19: Refugee Experiences in Brazil ,Journal on Refugees , Vol. 38, No. 1, (APRIL 2022,Canada.
- 19- Bryan, Turner(1990): TheTwo Faces of Sociology : Global or National, pp350-355,in Mike Featherstone(ed),Global Culture : Nationalism, Globalization & modrinty.London ,SAGE.
- 20- Bauman, Zygmunt, (2022): liquid modernity & cosmopolitization, (mopolitan society & its enemies. U Beck - Theory, culture & society) journals.sagepub.com from.other studies- Zygmunt Bauman , Bourdaries & frontiers: Identity & Cultural Interface from Feminism to Globalization.

- 21- Wallerstein, Immanuel ,( 1993): world system Theory, Editura Meridiane, Bucuresti, Cosma Sorinel Ovidius” University Constanta. other studies -Immanuel Wallerstein, Reflection on Globalization & the world system, Immanuel Wallerstein, The world system: An Analysis of “cultural Diversity”(1976).
- 22- Wallerstein, Immanuel, (2004): Analysis of The world system Studies in Global social interaction-Wallerstein, Immanuel – Sistemul mondial modern.
- 23- Griffiths, Martine, & Others, (2009): Fifty Key Thinkers in International Relations, 2ed Edition, Routledge, New York.
- 24- Dunne ,Tim: English School, in: “Tim Dunne & Others, International Relations Theories , Oxford, UK.
- 25- Discipline & Diversity, (2010): Second Edition, Oxford University Press, Oxford, UK.
- 26- Featherstone, Mike,(1990): Global Culture, Nationalism, Globalization & Modernity. London, SAGE.
- 27- Anthony Giddens, The Consequences of Modernity, Stanford University Press Available on: <https://www-sup-org.translate.google/books/title/?id>
- 28- Buzan, Barry, (2004): From International to World Society? English School Theory & the Social structure of Globalization, Cambridge, UK.
- 29- Buzan, Barry,(2014): An Introduction to the English School of International Relations: The Social Approach, Polity, Cambridge, UK.
- 30- Cox ,Michael & Campanaro, R.,(2016), Introduction to International Relations, London School of Economic & Political Science, University of London.
- 31- Shannon, Thomas Richard,( 1996): An Introduction to the World-System Perspective, Westview Press.
- 32- -Wallerstein , Immanuel,(2011),The Modern World-System IV: Centrist Liberalism Triumphant, 1789–1914, Berkeley: University of California Press, California.
- 33- Chase-Dunn, Christopher, & Bruce Lerro,(2013): Social Change: Globalization from the Stone Age to the Present, Paradigm Publishers.
- 34- Chase-Dunn, Christopher, Yukio Kawano, & Benjamin D. Brewer.(2016), Structural Globalization & Cross-National Dependency, 1965-2010: A Network Analysis of International Commodity Trade & Bilateral Investment Relations, Journal of World-Systems Research.

- 35- Arrighi, Giovanni, & Beverly, Silver, (2021): Chaos & Governance in the Modern World System, Minneapolis: University of Minnesota Press.
- 36- Chase-Dunn, Christopher, & Peter Grimes M., (1995): World-Systems Analysis, Annual Review of Sociology, Vol. 21.
- 37- Scott, John, (2014): A Dictionary of Sociology, Oxford University Press, Oxford, UK.
- 38- Ritzer, George, (2007): The Blackwell Encyclopedia of Sociology, Blackwell Publishing, Malden, MA, USA
- 39- Giddens, Anthony, (2013): Sociology, Polity Press, Cambridge, UK.
- 40- Haviland, William, (2011): Cultural Anthropology, Belmont, CA, Wadsworth Publishing, USA.
- 41- Burke, Peter, (2010), Social Theory, Routledge, London, UK.
- 42- Bauman, Zygmunt, (1999): Sociology & Postmodernity, Blackwell Publishing, Oxford, UK.
- 43- Mann, Michael, (2012): The Sources of Social Power, Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- 44- Banton, Michael, (1998): Racial Theories, Cambridge University Press, Cambridge, UK.
- 45- Peter Kivisto, (2002): Multiculturalism in a Global Society, Wiley-Blackwell, Oxford, UK.
- 46- Fisch, Max H., (2015): Diversity & Society: Race, Ethnicity, & Gender, Sage Publications, Thousand Oaks, CA, USA.
- 47- Rex, John, (1986), Race Relations in Sociological Theory, Routledge, London, UK.
- 48- Alexander, Jeffrey C. (2006): The Civil Sphere, Oxford University Press, New York, NY, USA.
- 49- أبحاث المجلة الكندية عن الهجرة واللجوء (٢٠٢٢) - [https://www.jstor.org/journal/refucan\\_djrefu](https://www.jstor.org/journal/refucan_djrefu)

## Reports

- 50- (GCR), Global Compact on Refugees Indicator Framework, (2022): the UN Refugees Agency.
- 51- (GCR), Global Compact on Refugees Indicator Report (2023): the UN Refugees Agency.

<sup>١</sup> محكموا المقياس : ( أ.د. عبد الووف الضبيع، أستاذ علم الاجتماع بآداب سوهاج - ٢) أ.د. طلعت إبراهيم لطفى، أستاذ علم الاجتماع بآداب بنى سويف - ٣) أ.د. محمود عبد الحميد حسين، أستاذ علم الاجتماع بآداب دمياط - ٤) أ.د. أحمد فاروق، أستاذ علم الاجتماع بآداب المنيا - ٥) أ.د. محمد حمزة أمين، أستاذ علم الاجتماع آداب بنى سويف.